محنة الصومال

من التفتيت إلى القرصنة

عايدة العزب موسى



محنة الصومال

من التفتيت إلى القرصنة

الطبعــة الأولــى

١٤٣٠هـ - يناير ٢٠٠٩م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٣٩٣٨٠٧١ - ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

محنة الصومال

من التفتيت إلى القرصنة

عايدة العزب موسى



المحتــويات

الموضــوع	الصفـحة

تقـــديم

تربطنى بالصومال مشاعر خاصة؛ فهى أول بلد أفريقى أزوره، وكنت قد أمضيت سنوات وسنوات أقرأ وأدرس أحوال أفريقيا البعيدة تمامًا عن الواقع. كانت زيارتى الأولى لحضور مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد بالعاصمة الصومالية «مقديشيو» عام ١٩٧٤ . كان الشعب الصومالى حين ذاك فى حالة زهو وفخر بدولته الحديثة، فرغم أنه نال استقلاله عام ١٩٦٠ إلا أنه لم يشعر بهذا الزهو إلا بعد ثورة الجيش بقيادة سياد برى عام ١٩٦٩ ، وكان من ضمن أهدافها توحيد أشطار البلاد وإعادة الأوجادين التى تحتلها أثيوبيا إلى التراب الصومالى. غمرتنى فرحتهم وآمالهم وطموحاتهم بحالة من السعادة لم أشعر بمثلها إلا يوم أن أعلنت مصر الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ ، وكنت وقتها حالمة أيضًا بفكرة الوحدة العربية.

فى المؤتمر وُزِّع علينا كتاب عن العلاقات الصومالية الأثيوبية، وبعد سويعات قليلة قبل أن نتمكن من تصفحه طُلب منا استرجاعه لأن فيه عدة سطور لم يستسغها الوفد الأثيوبى فطلب سحبه، واستجابت الحكومة الصومالية سريعًا للطلب، وقتها استغربت إذا كان النظام الصومالى الواعد لم يستطع أن يراجع الوفد الأثيوبى، فكيف سيواجه الحرب مع أثيوبيا لاسترجاع الأوجادين؟

تعرفت فى هذه الزيارة على عدد من شباب الصومال الذى كان واعدا وممتلئًا بالحماس والوطنية الحالم بتوحيد تراب بلده، منهم من أصبحوا سياسيين شرفاء،

ومنهم من تحولوا إلى أمراء حرب، ومنهم من أصبحوا من أشهر أدباء أفريقيا اليوم مثل الروائى «نور الدين فرح» الفائز بجائزة نوستادز التى تعتبر فى مجال الأدب الجائزة الدولية الأرفع مستوى بعد جائزة نوبل. ونور الدين فرح يعد الآن من أكبر كتاب الرواية الأفريقية، وواحدا من أوسع المؤلفين الأفريقيين انتشاراً وقراءة، وترجمت أعماله إلى عشر لغات.

أمضينا ليالى طوالا فى مناقشات شبابية عن التحرر وتكوين الدولة الوطنية والديمقراطية وحكم العسكر ومستقبل الصومال وحرية الفرد. كان الجميع مجمعا على أن الصومال ـ البلد العربى الأصيل الذى دخل منه الإسلام إلى القارة الأفريقية، والذى قاوم جحافل الاستعمار منذ القرن الخامس عشر عندما جاءت البرتغال إلى شواطئه، ثم حركات التحرر الوطنية فى القرن التاسع عشر والعشرين ـ لا بد أن يعود إلى سابق ماضيه، وان يلملم أشتاته الخمسة.

أحببت الصومال وأحببت أهله الطيبين وتمنيت أن تتحقق أحلامهم فى توحيد البلد وتحقيق التنمية والسيادة على أرضه.. تابعت مسيرته السياسية وتابعت شخوصه التى عرفتها، صدمت من سلوك بعضها، والتمست العذر للبعض الآخر، تعاطفت مع حروبه، وظلمت رئيسه سياد برى، فلم أكن وقتذاك أدرك حجم الضغوط الواقعة عليه، أخطأ برى، ولكن أخطاءه لم تكن تؤدى بالبلاد إلى هذا الضياع الذى عليه الآن، فالتدخلات الأجنبية، والحروب التى خاضها فرضت عليه، لم يشهدها بلد أفريقى حديث.

والشعب الصومالى شعب مضياف يختلف عن جيرانه فى الخُلق والشكل، هو أقرب إلى الملامح والصفات العربية منها إلى الزنجية، كريم متسامح قليل الغضب ينصت للحديث ويتفهمه، ولكنه صلب عنيد لا يغريه مال، يذكر له أن الأمم المتحدة عندما رصدت مبلغ ٥٠ ألف دولار لمن يرشد عن الزعيم الوطنى «فرح عيديد» الذى أطاح بسياد برى وأذل القوات الأمريكية عندما تدخلت فى بلده، رصدت هذا المبلغ لمن يرشد أو يقبض عليه حيّا أو ميتًا، ورغم ذلك، لا جبروت

القوات المسلحة الأمريكية ولا إغراء المال الوفير جعل صوماليا واحدا يرشد عن مكان عيديد . بل مع الحصار الذى كان مفروضا عليه فقد كان الصحفيون يجدونه بسهوله ويجرون معه الأحاديث ، وكانت خطبه وأقواله تتناقل فى الشوارع وبين الجماهير ، وعجزت مخابرات الولايات المتحدة والأمم المتحدة عن ملاحقته بفضل حماية شعبه له .

وطوال إعدادى لهذه الدراسة السريعة المختصرة عن الصومال كان يلح علىَّ المثل الأفريقى الذى يقول : «عندما تتصارع الفيلة فإن الشعب هو الذى يئن» ، وأفيال العالم تتصارع على أرض الصومال ، كان الله فى عون شعبه .

عايدة العزب موسى

❋ ❋ ❋

التاريخ السياسى للصومال

بداية ؛ إن الشعب الصومالى له تاريخ طويل مناوئ دائما للقوى الاستعمارية ، ومشكلته أنه يتمتع بساحل طويل يطل على المحيط الهندى والقرن الأفريقى ، وهى المنطقة التى يمكن أن يطلق عليها رمانة الخطوط التجارية البحرية ، التى ظلت وستظل مطمعًا وصراعًا بين القوى الدولية على مر العصور[1] .

علاقتنا فى مصر بالصومال ترجع إلى عصر الفراعنة ، ذكرت فى كتب التاريخ ببلاد «بونت» أى أرض البخور والعطور ، وكان المصريون يدعونها أرض الأجداد والآلهة لاعتقادهم أن أرواح الآلهة والأجداد تستقر هناك ، وكانت مصدراً للفراعنة للعاج والذهب والعطور المستعملة للتحنيط .

أما تاريخ الصومال الحديث فقد بدأ مع دخول القرن ١٦ ، شهد فيه حادثًا ترك أثره عليه طيلة القرون اللاحقة ، وهو وصول طلائع الغزو الأوروبى إلى الشواطئ العربية فى القرن الأفريقى والساحل الشرقى الأفريقى[2] وعمل

(١) يشكل الصوماليون وحدة عرقية وثقافية وقومية على امتداد تشكيلاتهم فى منطقة الصومال الكبير ، ولا تكاد توجد فى دولة إفريقية أخرى صورة سلالة موحدة كما فى الأراضى الصومالية .

(٢) فى عام ١٥٤١م نزل كريستو دى جاما ومعه ٤٠٠ جندى برتغالى إلى مصوع بحجة نجدة مملكة الحبشة المسيحية من الزحف الإسلامى ، وكان قيام الممالك والسلطنات الإسلامية على الساحل الشرقى الإفريقى قد فرض عزلة شبه كاملة على مملكة الحبشة عن البحر .

البرتغاليون على إغلاق الطريقين المتنافسين، وهما طريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربى. وكان طريق البحر الأحمر هو الطريق الرئيس للتجارة الدولية حيث تفرغ السفن القادمة من الشرق حمولتها على الشواطئ المصرية على البحر الأحمر ثم تنتقل إلى ميناء الإسكندرية ثم أوروبا.

فى ذلك الوقت كان العثمانيون قد زحفوا نحو المنطقة ونجحوا فى إحكام سيطرتهم على مدخل البحر الأحمر، وفرضوا نفوذهم على سواحل السودان وأريتريا والصومال، وأدركوا أن سلامة هذه المنطقة فى استئصال الخطر البرتغالى فى الساحل الأفريقى والمحيط الهندى، واستطاعوا أن يوقفوا النفوذ البرتغالى، وأصبحت الصومال ـ التى عرفت بزيلع وبريرة ـ تحت الحكم العثمانى.

وبلاد الصومال ذكرها ياقوت الحموى فى «معجم البلدان»، وذكر أن أهم ثغورها زيلع وبريرة، ويعد زيلع ميناء سلطنة هرر على خليج عدن، ومن بلاد زيلع بلدة جبرت التى نشأت منها أجداد المؤرخ المصرى المعروف فى أوائل القرن ١٩ عبد الرحمن الجبرتى.

كانت زيلع وبريرة من أملاك تركيا تابعتين للواء الحديدة باليمن، ففكر الخديوى إسماعيل فى ضمها إلى مصر حينما اعتزم فتح سلطنة هرر؛ لأن زيلع هى ميناء هرر، فسعى لدى الحكومة العثمانية ونجح فى مسعاه وصدر له فرمان من السلطان فى أول يوليو ١٨٧٥ بالتنازل له عن زيلع وملحقاتها مقابل زيادة الجزية السنوية، وجعلها الخديوى محافظتين عرفتا باسم زيلع وبريرة، وأرسل الحاميات المصرية لها، وبقيت محافظتا زيلع وبريرة ملكا لمصر إلى أن اغتصبها الإنجليز بعد نشوب الثورة المهدية، وأجبروا الحكومة المصرية على الجلاء عن السودان، وشمل القرار هاتين المحافظتين فأخلتها الحامية المصرية فى مايو ١٨٨٥ واحتلها الإنجليز.

منذ ذلك التاريخ بدأت مشكلة الصومال، وأدى التنافس الاستعمارى المحموم إلى تفتيت الصومال إلى خمسة أجزاء، جزآن وقعا فى قبضة بريطانيا أحدهما إقليم غرب الصومال على الحدود الشماية الكينية عرف باسم الصومال الكينى، والثانى عرف باسم صومالى لاند، وجزء لفرنسا وهو جيبوتى، وجزء أخذته

الحبشة (إثيوبيا الآن) وهو الأوجادين، والخامس استحوذت عليه إيطاليا وعرف باسم صوماليا.

هذا ما حدث للصومال فى القرن ١٩ وظلت مشكلة تفتيته تتصاعد وتتنامى، وعلى مدى القرن العشرين أصبحت وحدة التراب الصومالى قضية حية ترسم تاريخ المنطقة.

❋ ❋ ❋

كانت القوى الاستعمارية تقتطع أراضى ومساحات لشعوب آمنة مستقرة، وترسم على الورق خرائط وتقرر حدوداً دون الأخذ فى الاعتبار التوزيعات القبلية والعرقية للسكان، وترجع نوايا استعمار بريطانيا للصومال واستخدام موانيه إلى تاريخ استحواذها على عدن عام ١٨٣٩، إذ أرادت بريطانيا إقامة حامية عسكرية على أرض الصومال لكى تؤمن طريقها إلى مستعمراتها فى «عدن» ولتوفر لجنودها الغذاء؛ لأن «عدن» فقيرة فى المنتجات الزراعية والحيوانية، لذا لم تكن قادرة على توفير احتياجات السفن البريطانية فى طريقها إلى الهند، فرأت أن تستخدم الموانى الصومالية قواعد لتغذية رجالها باللحوم والمنتجات الصومالية، وعليه فقد نشطت الدوائر البريطانية فى وضع يدها على بربره وزيلع ومنافسة الوجود المصرى بها تمهيداً لإقصائه، ثم اقتطعت مساحة أخرى أطلق عليها الصومال البريطانى.

وعلى المنوال نفسه سارت فرنسا، بدأ دورها فى منطقة جيبوتى التى كانت تعرف بأرض العفر والعيس، فحظى القنصل الفرنسى فى عدن عام ١٨٥٩ بحق امتياز فى منطقة الدناكل (العفر)، ورفع العلم الفرنسى عليه، ولكن وضع اليد عمليّا تم بعد عشرة أعوام عند فتح قناة السويس. ولم تتأخر إيطاليا أيضًا فقام الإيطاليون بوضع يدعم على ميناء عصب بشرائه من شيوخ الدناكل عام ١٨٦٩.

وفى عام ١٨٨٨ تم توقيع اتفاق انجليزى - فرنسى حدد نفوذ كلٍّ منهما فى أرض العفر والعيس أصبحت جيبوتى بمقتضاه تابعة لفرنسا وبقية مناطق العيس وبلاد الصومال المواجهة لعدد من نصيب بريطانيا. وانتهز إمبراطور الحبشة «منليك» الفرصة وسارع بجيوشه إلى هرر، ووقعت معركة فاصلة بين أهالى

البلاد والأحباش عام ١٨٨٧ انتصر فيها الأحباش واستباحتها. وكان سقوط هرر بداية عصر الظلمات والانحطاط لمسلمى المنطقة، فقد كانت هرر تمثل حاضرة الثقافة الإسلامية فى أفريقيا الشرقية وحاضرة السلطنات الإسلامية ومركز الإشعاع الثقافى الإسلامى فى كل القرن الأفريقى.

وفى عام ١٩٣٦ عَنَّ لإيطاليا أن توسع نطاق نفوذها فى الصومال، فاجتاحت جيوشها منطقة الأوجادين، وكانت هذه المنطقة خاضعة للسيطرة البريطانية وملحقة بأثيوبيا، ثم قامت بضم أراضى أخرى وأطلقت عليها منطقة شرق أفريقيا الإيطالية (الصومال الإيطالى وإقليم الأوجادين) ولكنها فقدت الأوجادين بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، ورجع الإقليم إلى أثيوبيا.

ومنذ تلك الفترة وإقليم أوجادين يمثل بؤرة توتر وسببًا للصراع الدائم بين أثيوبيا والصومال، وستارة تتسلل من خلفها القوى الكبرى لبسط نفوذها، ثم أضيف إلى القوى الكبرى الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالى والاتحاد السوفييتى قائد المعسكر الاشتراكى.

اتخذت الحرب الباردة بين القوتين العظميين من الأراضى الصومالية ميدانًا لصراعهما على إثر حصول الصومال البريطانى (صومالى لاند) على استقلاله عام ١٩٦٠، وبعد ستة أيام استقل الصومال الإيطالى واتحدا معًا وكونا الصومال الحديث[١]. وبقيت ثلاثة أجزاء منسلخة عن الصومال الكبير وهى جيبوتى والأوجادين والصومال الكينى، وكانت بريطانيا اقتطعت فى عام ١٩٢٦ جزءًا من الصومال وضمته إلى كينيا. وتم توحيد الصومالين البريطانى والإيطالى

---

(١) معلومات أساسية عن جمهورية الصومال:

* الاسم: الصومال، العاصمة، مقديشيو: تاريخ الاستقلال: أول يوليو ١٩٦٠.
* الموقع: شرق أفريقية، يحدها خليج عدن شمالاً والمحيط الهندى شرقًا وجيبوتى من الشمال الغربى، وأثيوبيا غربا وكينيا فى الجنوب الغربى.
* الموارد الطبيعية: اليورانيوم وخام الحديد والقصدير والجبس والبوكسايد والنحاس والملح والغاز الطبيعى وبعض الاحتياطات النفطية.
* السكان: يقدر بنحو عشرة ملايين نسمة، النمو السكانى: ٢,٨٥٪. =

بشكل طوعى، وبقى مطلب استعادة أشطاره الثلاثة التى سلخت منه فترة الاستعمار مشكلته الكبرى.

اندلعت الحرب الأولى فى تاريخ الصومال المستقل وهى حرب كبيرة طويلة بين أثيوبيا والصومال واستمرت من ١٩٦٤ - ١٩٦٧م دعمت فيها الولايات المتحدة أثيوبيا بالسلاح والمال والتأييد السياسى فى المحافل الدولية، بينما وقف الاتحاد السوفييتى والصين وراء الصومال وقدمتا السلاح والمال، واستمرت الحرب ثلاث سنوات أنهكت كليهما ولم يعد فى مقدورهما مواصلة النزاع. فقبلا وقف إطلاق النار، ولكن كان اتفاقا حذرا ينذر بالانفجار.

الدولة المركزية

أدى فشل الحرب الصومالية الأثيوبية إلى قيام الجيش الصومالى بثورة أكتوبر ١٩٦٩، ورحب الشعب بالانقلاب العسكرى بحماس لينهى مظالم حكم مدنى غير مستقر استمر تسع سنوات، ورأى فى قائد الانقلاب «سياد برى» الزعيم الوطنى الذى سيحقق الحلم فى استقرار الأوضاع فى البلاد وتوحيد التراب الصومالى.

والحقيقة أن محاولة تحقيق هذا الحلم إلى واقع كلف الرئيس «برى» الكثير، وكانت طموحاته هى جوهر أزماته، كما كان فشله فى حروب التوحيد أحد العوامل التى بلورت المعارضة ضد نظامه وأطاحت به فى النهاية.

عندما تولى «سياد برى» السلطة عام ١٩٦٩ وجد نظامين متناقضين هما: النظام القبلى التقليدى القائم على الرعى والمقايضة، والنظام الحضرى الذى ارتبط بأجهزة الدولة ومشاريعها وارتبط إنتاجه بالسوق المحلية والعالمية.

= * المجموعات العرقية: صوماليون ٨٥٪، بانتو وغير صوماليين ١٥٪ بما فى ذلك العرب الذين يقدرون بأكثر من ٣٠ ألف نسمة.

*الديانة: الغالبية العظمى مسلمون، مع وجود أقلية بسيطة من المسيحيين.

* اللغات: الصومالية، العربية، الإيطالية، الإنجليزية.

لم تعمل الدولة على مزج هذين النمطين فى إطار خطه للتنمية، بل إن تدخلها عبر النمط التقليدى الأول اصطدم بزعماء القبائل فى إطار عمليات تأميم الصادرات والواردات، وأدى ذلك إلى دخول أجهزة الدولة فى معركة مع شيوخ القبائل وأعدم بعضهم، وأضيرت مصالحهم الاقتصاديه وأوضاعهم الاجتماعية بفقدانهم تجارتهم للماشية مع أسواق الخليج والسعوديه ومصر. وكانت النتيجة هى التماسك القبلى وعزلته عن أجهزة الدولة، والاعتماد على تهريب الماشية وتجارتها مع الدول المجاورة.

وبالنسبة للنمط الإنتاجى الثانى المرتبط بأجهزة الدولة، فقد شابه أيضًا خلل فى توزيع برامج وخطط التنمية، تمثل فى إهمال شمال البلاد تنمويا، فشُيِّدت مشاريع تنموية فى جنوب ووسط الصومال إبان الحركة الإنشائية العمرانية التى قادتها الدولة بمساعدة الاتحاد السوفييتى (سابقًا)، بينما ظل الشمال برغم الجهد الفردى الذى بذله أبناؤه، ورغم العلاقات التجارية مع جيبوتى ودول الخليج ظل غاية فى التردى والتخلف مقارنة بالجنوب والوسط، وتزامن هذا الخلل فى إدارة توزيع المشاريع التنموية مع ما أسماه الشماليون بعمليات تنظيف المناصب العليا فى الإدارات الصومالية والجيش من الشماليين، وترتب على ذلك إثارة النعرات القبلية بين الشمال والجنوب.

ومن ناحية أخرى يمكن القول إن النزاع السياسى الذى أدى إلى الحرب الأهلية فى الصومال لم يكن أصلا بين العشائر فحسب، بل كان جوهره نزاعًا على المصالح بين ثلاث مجموعات اقتصادية فى المجتمع هى: الرُحَّل، والريفيون، والحضريون، كما ينبغى التأكيد على أن السياسين والقادة العسكريين ينتمون إلى الشريحة العليا فى النظام الاجتماعى التى تشمل فقط السكان فى المدن. وفى المقابل فإن القيادة التقليدية ـ بالرغم من إضعافها طوال ما يزيد عن ٣٠ سنة من الحكم شبه الحديث وتقويض سلطتها طوال أكثر من عقدين من الديكتاتورية العسكرية ـ لا تزال تتمتع بالنفوذ والاحترام لدى الأغلبية السكانية من الرحَّل الذين يشكلون ٨٠٪ من السكان.

وبسبب الإحباط لفشل نظام الحكم الحديث المتمثل فى المؤسسات الحكومية والدولة لجأ الصوماليون إلى نظامهم القديم وهو التنظيم القبلى أو العشائرى. ومن جهة أخرى عمل نظام برى على إزكاء الخلافات بين هذه القبائل لتحقيق أهدافه، وبث عدم الثقة بين مختلف العشائر والفصائل، وأدى هذا الأسلوب إلى خلق نزعة الشك والريبة، ليس بين الفصائل فحسب، بل إزاء أى سلطة مركزية، ويظهر ذلك بوضوح فيما قام به الصوماليون من تدمير كافة رموز الدولة وهيكلها ومؤسساتها فى سياق حربهم منذ نظام برى.

وبالنسبة للوضع الاقتصادى، فقد شهدت فترة الثمانينيات أزمة اقتصادية تعود للأسباب الآتية:

١ ـ حدثت تغيرات ملحوظة فى أسعار تصدير الماشية الصومالية بسبب المنافسة الأسترالية الشديدة على السوق السعودى الذى كان يستوعب ٩٠٪ من الإنتاج الصومالى. وأدى خوف الصومال من فقد هذه السوق إلى تخفيض أسعارها، بالإضافة إلى قلة الإنتاج بسبب انتشار المواجهات المسلحة مع النظام. وترتب على خفض الأسعار وتقليل التصدير انكماش دخل البلاد من العملة الصعبة. كما أثرت حرب الخليج على استيعاب السوق العربية للإنتاج الصومالى، مما ضاعف من الآثار السلبية للأزمة على دخول الرعاة والمنتجين والتجار.

٢ ـ أثر الجفاف الذى اجتاح شرق أفريقيا ـ وبخاصة القرن الأفريقى ـ على إنتاج الثروة الحيوانية، كما هلكت ثروة الموز الصومالى الذى يمثل نسبة هامه من صادرات البلاد.

٣ ـ لجأت أجهزه الصومال بعد أن فقدت جزءا هاما من قدراتها الاقتصادية ـ بسبب الحرب مع أثيوبيا لاستعادة الصومال الغربى ـ إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، ففى عام ١٩٧٩ بلغ العجز فى ميزان المدفوعات ٢٢٠ مليون دولار، وارتفع عام ١٩٨٦ إلى ٣٨١ مليون دولار، بينما وصل عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ٣٨٠ مليون دولار. ويعادل هذا الرقم الأخير

خمسة أضعاف دخل الصادرات الصومالية. وارتفعت نسبه التضخم فى العام نفسه إلى ١١٠٪ فى بلد لا تكفى كل صادراته لتغطية نصف قيمة خدمة ديونه البالغه ٣ مليارات دولار. وكنتيجة مباشرة لذلك عم البؤس ليصير الدخل السنوى للفرد ٢٨ دولارا واستفحلت البطالة، واختفت الخدمات الاجتماعية.

والحقيقة - وبرغم كل ما سبق - يمكن القول إن الرئيس برى استطاع أن يقيم حكما مركزيا استمر ٢٢ سنة. وتنقسم هذه الفتره إلى مرحلتين، **الأولى:** استغرقت السنوات الست من أكتوبر ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥، اتسمت بهدوء نسبى بالرغم من أنه وضع كل السلطات فى قبضته، فأصبح رئيسًا للدولة وسكرتيرًا عامّا للحزب الحاكم (الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى) ورئيسًا للوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك بعد أن منع الأحزاب السياسية وألغى الدستور وحرم حرية التعبير والاجتماعات، وسمى نظامه بالثورة المباركة التى تعتمد على الماركسية اللينينية، إذ اضطر للتوجه إلى الاتحاد السوفييتى طلبًا لمساعدة بلاده الفقيرة.

المرحلة الثانية: استغرقت ستة عشر عامًا التالية من ١٩٧٥ - ١٩٩١ مثلت وضعًا مختلفًا، فتحرك الرئيس «برى» أكثر فأكثر نحو تركيز السلطة فى يد قبيلته، وورط البلاد فى حرب مع أثيوبيا (الحرب الثانية) عام ١٩٧٧ لانتزاع منطقه أوجادين منتهزًا ما أصاب أثيوبيا من ضعف وانقسام فى أعقاب ثورتها ضد الإمبراطور «هيلا سيلاسى» عام ١٩٧٤. وعزز المشاعر القومية فى نفوس الصوماليين المقيمين داخل منطقة الأوجادين. وأنشأء منظمة مسلحة صومالية سميت «جبهة تحرير غرب الصومال» بدأت الجبهه بتنفيذ أولى عملياتها العسكرية فى إقليم أوجادين فى فبراير ١٩٧٧ بعد وقت قصير من تسلم الرئيس «مانجستو» السلطة فى أثيوبيا، وكاد النصر يكون حليفًا للصوماليين لولا تدخل الاتحاد السوفييتى وحليفه كوبا عندما رفع مانجستو هو الآخر شعار الماركسية، فتحول السوفييت من «برى» إلى «مانجستو» وقدموا له المساعدة العسكرية مما جعل الحرب تميل لصالح أثيوبيا. ونشط الرئيس «مانجستو» بمد يد الصداقه إلى دول الجوار

الأفريقية، فزار كينيا والسودان، واستضاف الرئيس التانزانى فى أديس أبابا، فحاصر الرئيس الصومالى وضرب طوقا من العزلة حوله.

حاول «برى» كسر هذا النطاق، ولكن محاولات الإفلات من هذه العزلة المفروضة عليه لم تنجح، الشيء الوحيد الذى يمكن أن تسميه حكومة الصومال نجاحًا فى سيادتها الخارجية هو تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فمنحت أمريكا تسهيلات فى ميناء «بريرة» مقابل إمداد الأخيرة لها ببعض المساعدات، ولكن هذه الإمدادات جاءت أقل مما كانت تنتظره الصومال لتعوض خسائرها فى الحرب الأثيوبية، فكل ما قدمته الولايات المتحدة هو بعض أجهزة الرادار ووحدات للدفاع الجوى مع قروض تبلغ ٤٥ مليون دولار. كما لم تستفد الصومال كثيرا من علاقات الصداقة التى أنشأتها مع الصين وغيرها من الدول، فلم تحصل من الصين إلا على بعض العربات المسلحة، ولم تحصل من حضورها المؤتمر الإسلامى فى الطائف إلا على قليل جدا من المساعدات.

لم يعد أمام الصومال من مخرج بعد أن تكاثرت عليها السهام سوى أن تتنازل عن مطالبها بالنسبه للأوجادين، كما تنازلت من قبل عن مطالبها السابقة فى جيبوتى، واعترفت بها عندما أعلنت استقلالها عام ١٩٧٧ .

نصحت الخارجية الأمريكية الرئيس الصومالى أثناء زيارته لأمريكا بعدم مواصلة الحرب فى الأوجادين، وقد أثارت نصيحة واشنطن وقتها دهشة المراقبين، فنظام مانجستو ما زال على علاقة جيدة بموسكو، وأثيوبيا هى قاعدة انطلاق أساسية لمخططات موسكو فى المنطقة، وفسر ذلك وقتها بأحد أمرين: إما أن يكون النظام الأثيوبى قد حزم أمره سرّا للانتقال إلى المعسكر الأمريكى الغربى إثر صفقة عقدت بين واشنطن وأديس أبابا لإعطاء الأوجادين إلى أثيوبيا، وهذه الصفقة هى عربون انتقاله العلنى (وقد كان). وإما أن تكون الصفقة الأثيوبية الأمريكية هى أساس صفقة بين موسكو وأمريكا فى إطار سياسة توزيع مناطق النفوذ بين الدولتين.

وفى غمار هذا المأزق الصومالى افتعلت كينيا أزمة لتزيد من الضغوط، إذ فجأة وجه الرئيس الكينى «دانيال آراب موى» تحذيراً إلى جارته الصومال مهدداً

بأن قواته ستعبر الحدود الصومالية إذا تعرضت بلاده لأى غارة تقوم بها القوات الصومالية، وجاء تحذير الرئيس الكينى فى أعقاب حادث حدود اشتبكت فيه الشرطة الصومالية مع الشرطة الكينية. ورغم أن مناوشات الحدود تحدث مراراً وتكراراً بين أغلب الدول الأفريقية، فالحدود السياسية التى خطها الاستعمار تشطر الوحدات القبلية التى لا تعترف أصلا بهذه الحدود، فيحدث أحيانًا أن يتجاوزها بعض الأفراد بطريقة غير مقصودة، ولا يستدعى ذلك كل هذا الاستنفار الرسمى، وكثيراً ما يمر بسلام دون تهديد أو وعيد، وقد لا يلتفت أحد إلى مثل هذه التجاوزات، ولكن بين كينيا والصومال ذات العلاقات المتشابكة فالأمر كان يصعب تجاهله.

سارعت الصومال باحتواء الموقف، وأرسلت وزير دفاعها إلى نيروبى حاملاً رسالة شخصية من الرئيس الصومالى إلى الرئيس الكينى، وأكثر من ذلك اضطر الرئيس «سياد برى» لكى يأمن جانب كينيا أن يعلن أمام مؤتمر القمة الأفريقى أن بلاده تتخلى عن مطالبها الترابية تجاه كينيا، ولكن لم يصدقه المسئولون الكينيون واعتبروا كلامه محاولة لتحييد كينيا للتفرغ لمواجهة أثيوبيا، ونوعا من تهدئة هذا الجانب مرحليا طالما لم يقترن هذا القول باتفاقية حدودية بين البلدين تحل هذا الإشكال بشكل نهائى.

وزاد الطين بلة للرئيس الصومالى مشكلة اللاجئين فى القرن الأفريقى بؤرة الصراع الدولى والتدخلات الأجنبية. وبالنظر إلى خريطة المنطقة نجد أن أكثر المناطق تضرراً هى الصومال. هذا البلد ذو الإمكانيات البسيطة استقبل وحده ١,٥ مليون لاجئ، وكان لذلك أسوأ الأثر على اقتصاده.

وأتت موجات اللاجئين فى الأساس بسبب حرب الأوجادين بين أثيوبيا والصومال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، وزادت واتسعت بفعل الجفاف الذى حل بشرق أفريقيا، فقد نزح هؤلاء من شرق أثيوبيا وجنوبها التماسا للملجأ والغذاء، وأعدت لهم المدن الصومالية على الحدود ٢٣ معسكراً، وأكثر من ٩٢٪ من سكان هذه المعسكرات من النساء والأطفال الذين ذهب رجالهم للانضمام إلى

قوات جبهة تحرير الصومال أو البحث عن الرزق وإنقاذ ما تبقى من ماشيتهم هروبا من الجفاف. وكل ذلك انعكس بالضعف على الصومال مما سبب هزائمها أمام إثيوبيا فى تلك الحرب الممتدة، وظهر ذلك واضحًا عام ١٩٨٨ .

سقوط الحكومة المركزية

حوصر برى من كل الجهات، ولم يكن أمامه سوى توقيع اتفاق سلام مع أثيوبيا ١٩٨٨ تنازل بموجبه رسميا عن مطالبة الصومال بإقليم أوجادين، وكان هذا نهاية له. وساهمت الهزيمة العسكرية فى فقدان النظام للشرعية السياسية. وبالإضافة إلى ما خلفته هذه الحرب من لجوء أكثر من ربع مليون نسمة إلى الشمال الفقير ليزيد من مشاكله مع النظام، ومثلما كانت اشترطت كينيا بتوقيع اتفاقية للحدود عام ١٩٨٨، حاولت إثيوبيا إجبار الصومال على الاعتراف بالحدود القائمة فى اتفاقية أبريل ١٩٨٨ كشرط لتطبيع العلاقات بين البلدين، وقادت تداعيات الهزيمة ونتائجها إلى سيطرة العسكريين على المناصب القيادية فى المحافظات والإدارات الحكومية، وصارت المناصب السياسية العليا فى يد الجنوبيين، وبالذات أبناء عائلة برى من قبيلة «المريجان الصغيرة»، ومثلما تعرضت قضية وحدة التراب الصومالى إلى تلك النكسة، تعرض أيضا الوفاق الوطنى إلى الانقسام أمام جبروت الحكم الفردى وتطبيقه ليساسة قبلية تقوم على تميز قبيلة واحدة ومنحها امتيازات خاصة وضرب الآخرين، وأدى ذلك إلى تدهور الحالة الأمنية وتزايد الاعتقالات، وولد هذا الاضطهاد السياسى والاجتماعى الذى اتخذ طابعا عنصريا وقبليا انبثاق الحركات المسلحة للتخلص من النظام القائم.

كانت أكثر الجبهات سخطا المؤسسة العسكرية التى شعرت بالإهانه لتوقيع برى اتفاق السلام، وحملوا قراره تضييع المكاسب التى أحرزها الجيش الصومالى الذى كان قاب قوسين من تحقيق حلمه القومى باستعادة إقليم أوجادين، فخرج من عباءة الجيش تنظيم جبهة المؤتمر الصومالى الموحد التى تزعمها فرح عيديد،

وقد تشكلت عام ١٩٨٩ من تجمع سياسيين قدامى وضباط سابقين ومن الجنود المنسحبين من الجيش الصومالى. وأعلنت قوات جبهة المؤتمر بقيادة الجنرال فرح عيديد الحرب على سياد برى، واستطاعت مع القوى الأخرى (المتمثلة فى ثلاث جماعات رئيسة مقاتلة هى الحركة الوطنية الصومالية التى تسيطر على الشمال، والجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال التى تسيطر على الإقليم الشرقى، والجبهة الوطنية لتحرير الصومال التى تسيطر على الإقليم الغربى)، استطاع المؤتمر الصومالى الموحد بهذه القوى وبإرادة الشعب الإطاحة بالرئيس برى، والسيطرة على العاصمة وطرده منها. ولكن ما إن استولى المؤتمر على السلطة حتى انشق إلى فصيلين أحدهما بزعامة فرح عيديد، والثانى بزعامة على مهدى محمد.

فبعد ساعات من الإطاحة بالرئيس برى عام ١٩٩١ قامت جماعة من قادة المؤتمر بالسيطرة على راديو مقديشيو، دون موافقة الجنرال عيديد الذى كان يقود المعركة ضد القوات الحكومية، ودون علمه أيضا، وكذلك دون موافقة اللجنة المركزية للحزب، واستطاعت هذه الجماعة التى تمثل الطبقة الثرية ـ فهم أساسا من رجال الأعمال والتجار والأغنياء ـ استطاعوا مع تأييد سياسى وعسكرى قليل أن يقبضوا على السلطة، ويعينوا «على مهدى محمد» رئيسا للصومال خلفا لسياد برى. ولم يقبل ذلك الجناح العسكرى الذى يقوده «فرح عيديد» ورفض هذا التصرف، وقال إنه لم يؤخذ رأيه فى موضوع تعيين رئيس الجمهورية، وإن سياسة الأمر الواقع هذه لا يقبلها مهما كانت العواقب.

التدخل الأمريكى ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤

دار الاقتتال بين الرجلين، اعتمد «عيديد» على زعامته والتأييد الشعبى له، واستند «على مهدى محمد» على القوى الأجنبية الخارجية التى تحولت من قوات تدخل لإنقاذ الصومال إلى قوات تقتل وتفتك بشعب أعزل بائس، وتحول عيديد من مقاتل من أجل السلطة إلى مدافع عن استقلال بلاده ومجاهد لطرد القوات الأجنبية من أراضى الصومال. وهكذا وجد نفسة يقود الحرب ضد الوجود

الأجنبى للقوات الأمريكية فى حملتها التى سمتها «إعادة الأمل» (يونيصوم ـ ١) ثم ضد قوات الأمم المتحدة فى حملتها «يونيصوم ـ ٢».

وقصة الوجود الأجنبى فى الصومال تعود إلى فترة الحرب الباردة عندما كان للاتحاد السوفييتى مواطئ أقدام فى منطقة القرن الأفريقى التى تمثل شرق أفريقيا، وفى جنوب الجزيرة العربية، ومدخل البحر الأحمر. وكان للاتحاد السوفييتى نفوذ قوى فى اليمن الجنوبى وفى أثيوبيا (أيام حكم مانجستو) وفى الصومال (سياد برى)، فلما انهار الاتحاد السوفييتى وبدأت الحكومات المعتمدة عليه فى القرن الأفريقى تتساقط الواحدة تلو الأخرى، أرادت الولايات المتحدة أن ترث هذا الميراث، وتدعم نفوذها فى هذه المنطقة الخطيرة. وجاء دور الصومال.

ومن جهة ثانية فإن حركه جارنج فى جنوب السودان كانت فقدت دعمها الكبير الذى يأتيها من أثيوبيا بسقوط «مانجستو» وبدأت حكومة السودان المركزية تسيطر على الجنوب، وتكبد «جارنج» هزائم هددت بتصفية حركته، ولم يُرض هذا السياسة الأمريكية بطبيعة الحال، ونظرت الولايات المتحدة إلى الصومال أن يكون موطئ قدم لها لتمد نفوذها إلى السودان، ولتدعم حركة جنوب السودان الانفصالية.

بدأت الولايات المتحدة تتحرك بدعم الحروب الأهلية فى الصومال، وشنت حملة دعاية واسعة على الصومال وشعبه بأنه لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه، ويتردى فى وهاد الجوع العرى والقتل المتبادل فى حركة أشبه بالانتحار الجماعى، وبدت الولايات المتحدة فى صورة المنقذ المخلص «ميكى ماوس» الذى يرد الشر ويدفع الصومال إلى الحضارة والرخاء.

وتحت شعار إنقاذ الصومال، نزلت القوات الأمريكية أرض الصومال ١٩٩٢ فى عملية «إعادة الأمل»، ولكن هذه العملية آلت سريعا إلى عملية «جلب الموت» وما بدا من أنها عملية تهدئة تحولت إلى حرب دامية واسعة النطاق بين القوات الأمريكية الغازية والقوات الوطنية. وبينما كانت الطائرات الأمريكية المروحية تطلق النار على النساء والأطفال الأبرياء كان رجال عيديد يحملون

جثث الطيارين الأمريكيين الذين حصدتهم النيران ويجوبون بها الشوارع كنوع من مواكب المذلة لأمريكا، وكان مشهد القتلى الأمريكيين وصورهم عبر شاشات التليفزيون الأمريكى كافيين لأن يجبرا الرئيس الأمريكى على إعلان سحب القوات الأمريكية من الصومال وإنهاء عملية إعادة الأمل، بعد أن خشيت أن تصبح الصومال فيتنام أخرى، وسلمت الولايات المتحدة المهمة للأمم المتحدة بأن تقوم بدورها فى إخضاع الصومال، وهو ما عرف بعملية «يونيصوم ـ ٢».

والمؤسف أن الأمم المتحدة عندما استلمت الأمر شجعت فصائل مقاتلة لم تكن موجودة أصلاً أثناء الصراع من أجل الإطاحة ببرى. كما يصعب القول بأن أيّا من هذه الفصائل تمثل أى شخص سوى رؤسائها، واعترفت بهم لإضعاف عيديد الذى أطاح ببرى.

وتحقيقًا لهذه الغاية أكملت القوات الدولية القتل والتدمير، وحدث الصدام الدامى بينها وبين عيديد. كان الصدام الأول عندما نسفت القوات الدولية مقر عيديد ومركز قواته، وقتل فى هذا الاشتباك ١٤ صوماليّا. ولكن عيديد أفلت ونجا من هذه الغارة. ثم أصدرت الأمم المتحدة أمرًا بالقبض عليه، وقامت قواتها بتمشيط المدينة بالطائرات الهليكوبتر تفتش فى كل أنحاء المدينة عن الرجل. ودمرت هذه الغارة مقر إذاعة مقديشيو الذى كان واحدا من المؤسسات القليلة جدّا التى حوفظ عليها من المجموعات المقاتلة أثناء الحرب الأهلية، وذلك لأنها ليست مجرد محطة راديو وإنما هى أيضًا مقر وزارة الاستعلامات، وهى أيضًا دار للمحفوظات الوطنية، والأرشيف والمكتبة الوطنية الصومالية التى تجمع آداب الصوماليين وثقافتهم. إن هذه الثروة القومية التى حطمتها قوات الأمم المتحدة بإغارتها على إذاعة مقديشيو قد دمرت إلى الأبد ثروة لا يمكن استعادتها.

ثم حدث الصدام الثانى بين قوات عيديد والأمم المتحدة عندما حاولت قوات الأمم المتحدة ـ مستخدمة الهليكوبتر ـ تدمير أماكن سلاح عيديد. وقد تكون هذه السياسة العمياء من الجو أضرت ببعض رجال عيديد وذخائرهم، ولكنها تسببت

فى قتل المئات من أفراد الشعب الأبرياء، واستفزت المواطنين العاديين الذين شعروا أنهم يهاجمون من قوات أجنبية غريبة. وبدت قوات الأمم المتحدة تمثل قوات احتلال، وتحولت من مخلص لهم إلى محتل لأرضهم، وصارت عمليات «يونيصوم ـ ١، ٢» فى عيون الصوماليين عمليات جلب للموت، وتفجرت الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمم المتحدة وبين المواطنين الصوماليين العاديين. ولم يعد فى مقدور قوات الأمم المتحدة أن تسير فى شوارع مقديشيو، وكان عليهم أن يستخدموا الهليكوبتر فى تنقلاتهم العادية حتى لا يظهروا أمام الشعب الكاره لهم. هذا الوضع الذى أصبح مستحيلاً فى مقديشيو جعل الأمم المتحدة تطلب رأس عيديد، ولكن فشلت كل الجهود الدولية أن تقبض عليه أو تستميل أحدًا من الصوماليين للإرشاد عنه وكشف مكانه، وهو أبلغ دليل على أن عيديد أصبح يمثل بالنسبة لشعبه بطلاً قوميّا تحميه الجماهير، فلم يفش أحد أمره رغم المكافأة السخية لمن يرشد عنه.

والحقيقة أن الأمم المتحدة عندما تدخلت فى الصومال لم يكن لديها هدف واضح سوى القبض على عيديد. وقد انتقد ممثلها الخاص «محمد سحنون» هذا التدخل، وطالب بإيضاح الأهداف السياسية للعملية، وقال إن هناك ٣ آلاف طفل صومالى على الأقل يموتون، وقوات الأمم المتحدة تقف متفرجة، وقد طرده بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة وقتها لشهادته الصادقة.

ثم أرسل الأمين العام للأمم المتحدة مستشارا آخر هو «شنما يا حارنجان» الذى قام بجولة خاصة فى الصومال أعلن بعدها هو أيضًا أن الأمم المتحدة تتصرف بشكل غير سليم فى الصومال، وأن عملية «يونيصوم ـ٢» عجزت أن تفعل شيئًا سوى قتل المئات من الأبرياء.

وأمام هذه الشهادات، وتدهور الوضع الأمنى للقوات الدولية، حاولت الأمم المتحدة احتواء الأمر بعقد مؤتمرات سياسية للقوى الوطنية، ولما كان عيديد أحد أطراف هذه القوى، وبما أنه مطلوب اعتقاله بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، فقد نشأت عن ذلك مشكلة قانونية معقدة اضطرت الأمم المتحدة فى سبيل حلها إلى إلغاء قرارها باعتقال عيديد، وعاد حرّا طليقًا، وصار يمثل شعارًا

ورمزاً للقومية الصومالية التى تدافع عن نفسها ضد القوات الأجنبية، وزادت شعبيته بين أنصاره، فزار دولا عدة لقى فى معظمها استقبال الرؤساء، وزاد هذا قناعته بأنه الرئيس الوحيد للصومال. ولكن لم يكتب لعيديد أن يحقق هذا الحلم، فقد أزعج سلوكه الرئاسى أقرب الأشخاص إليه وممول آلته الحربيه «عثمان على حسنى» الملقب «عطو» فانشق عليه وتحالف مع خصمه اللدود «على مهدى محمد» الذى نصب نفسه أيضًا رئيسًا للصومال. وفى معركة مع فصيل على مهدى جرح عيديد، وضاعف من شدة إصابته مرضه بالسكر، ثم أعلن عن وفاته متأثرًا بجراحه.

وبموت عيديد لم يتحقق السلام للصومال، بل زاد التطاحن والاقتتال بين قبائله وفصائل أمراء الحرب الذين دُفعوا من القوى الأجنبية. وتعقدت الأمور أكثر باشتراك أطراف أفريقية خارجية، إذ أقدمت جارته أثيوبيا بإيعاز من الولايات المتحدة على غزو الصومال، وبعدما كانت المواجهة صريحة بين القوى الصومالية وقوات أجنبية أصبحت المواجهة بين الصومال وأطراف أفريقية تساندها أمريكا صراحة.

انفصال أرض الصومال «صومالى لاند»

وفى غمار الاقتتال والحرب الأهلية التى تنوء بها البلاد، ارتأت الحركة الوطنية فى الشمال (الصومال الغربى البريطانى سابقًا) عدم انتظار الفصائل الجنوبية لتحسم أمرها، فقررت فى مايو من العام نفسه ١٩٩١ الانفصال واسترجاع جمهورية الصومال وعادت إلى اسمها القديم «صومالى لاند» وعاصمتها هرجيسا. وشَبَّه المبعوث الأمريكى الخاص للصومال هذا الانفصال بأنه يشبه نتف ريش الطائر ريشة بعد أخرى فلا يشعر الطائر، ولكنه يكتشف أنه لم يعد يستطيع الطيران فتعتريه الكآبة. وطالبت الحركة الوطنية فى صومالى لاند بعدم تدخل قوات الأمم المتحدة فى أراضيها لأنها لا تعانى من المجاعة أو الحروب، وعلى الأمم المتحدة إن شاءت مساعدتها فلترسل مساعدات اقتصادية.

وقد واجهت حكومة صومالى لاند منذ اليوم الأول لإعلان انفصالها تدهورا اقتصاديا، ليس بسبب الحروب الأهلية وإنما لافتقاد الشمال لمقومات الحياة الاقتصادية الضرورية، كذلك لم تنل هذه الدولة اعترافًا دوليّا بها، ورهنت الدول الغربية اعترافها بشرط أن تحصل هى أولاً باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن). ومنذ ذلك الوقت تسعى صومالى لاند لأن تكسب الاعتراف الدولى بها. وقد زار رئيسها ضاهر كاهين الولايات المتحدة هذا العام وقابل مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية الذى أبلغه أن الولايات المتحدة ثابتة على موقفها من أن الاعتراف بصومالى لاند هو شأن الاتحاد الأفريقى. والاتحاد الأفريقى لا يقبل بحركات الانفصال وتفتيت وحدة الدولة، وبالتالى أعلنت الدول الأفريقية معارضتها لاستقلال صومالى لاند وانفصالها. ولا يزال وضعها القانونى مستقلة من الناحية الفعلية بدون اعتراف دولى بها.

الحكومة الانتقالية ١٩٩٤م

انسحب الوجود العسكرى الأمريكى من الصومال، ولكن لم تنته المؤامرات الأمريكية، وكان المخطط الجديد هو تجاهل الأطراف المتصارعة جميعها والإتيان بحكومة موالية وبأشخاص آخرين جدد فدعت نيروبى إلى عقد مؤتمر «مصالحة» اختارت من يحضره بدقة من أمراء الحرب فى الصومال من الشخصيات الموالية، وتمخض المؤتمر عن تشكيل ما يسمى بالحكومة الانتقالية، واختير عبد الله يوسف رئيسًا للجمهورية ووضع دستور فيدرالى. وكانت هذه الصيغة الدستورية تمهيدا لأساس العملية العسكرية الأخيرة لأثيوبيا.

وعبد الله يوسف هذا كان ضابطًا سعى لقيادة حركة انقلابية فى الستينيات ولكن «سياد برى» سبقه واعتقله بمجرد استيلاء برى على السلطة. وفى عام ١٩٧٧ أثناء الحرب الصومالية الأثيوبية لاسترجاع الأوجادين كلفه برى بقيادة كتيبة، فكانت فرصة سانحة له؛ إذ بمجرد أن احتك بالجيش الأثيوبى غير ولاءه وساعدته أثيوبيا على إنشاء حركة سياسية تعرف «بالجبهة الصومالية للخلاص

الوطنى» أصبحت تقوم بحملات عسكرية بدعم أثيوبى ضد الصومال. وبعد سقوط برى ١٩٩١ عاد عبد الله يوسف إلى مسقط رأسه إقليم «بونت» مسلحا بفلسفة عن الذاتية الإقليمية وتقسيم الصومال إلى وحدات سياسية مستقلة طبقًا للانتماء القبلى، واستمرت أثيوبيا تغدق عليه المال والعتاد والدعم العسكرى والسياسى ضد خصومه (وفى ظل هذه الظروف نجحت حركة انفصال الشمال عن الجنوب واستقلت صومالى لاند تمشيًا مع فلسفة الذاتية الإقليمية).

انهار ما بقى من الدولة فى ظل حكومة عبد الله يوسف[1] بسبب إحلال الولاء القبلى محل الولاء الوطنى، واستشرى الفساد وانعدم الأمن وانتشر العنف المسلح بين الجماعات الحاكمة لتأمين مصادر العيش لعجز الحكومة عن دفع الرواتب، ودخلت العناصر التى تم تسليحها فى أثيوبيا إلى البلاد لا لتحكم وتقيم بلدًا ودولة ولكن لتقضى على البقية الباقية من بنية الدولة وتستأثر وتنهب الممتلكات العامة والحكومية وتحيلها إلى ممتلكات خاصة. وكان هذا تنفيذا لمخطط أثيوبى نفذت حلقاته على مراحل حتى حانت فرصته حين استطاعت أن تكيف هذه الوحدات القبلية بالمال والعتاد العسكرى لتتلاءم مع أجندتها ومشروعها السياسى فى تفتيت الوطن الصومالى.

الغزو الأثيوبى بالوكالة

فى ظل هذه الفوضى ظهرت المحاكم الإسلامية فى يونيو ٢٠٠٤، ظهرت كقوة اجتماعية نجحت فى ضبط الأمن وفض الخصومات فاكتسبت الثقة. وفى

(١) فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨، استقال الرئيس الصومالى عبد الله يوسف بعد أزمة سياسية حادة بين الرئيس وحكومته والبرلمان، وكان عبد الله يوسف أعلن فى ١٦ ديسمبر عزل رئيس وزرائه «نور حسن حسين» الذى كان قد حصل فى اليوم السابق على ثقة غالبية كبيرة من النواب الصوماليين، وعين بدلا منه رئيس وزراء جديد هو «محمود محمد جوليد» الذى لم يلق أى قبول لا شعبى ولا دولى، ونددت الأسرة الدولية بإقالة نور حسين واعتبرها البرلمان غير قانونية. وفى ٢٤ ديسمبر أعلن جوليد استقالته. ولم يمض أسبوع حتى اضطر عبد الله يوسف إلى تقديم استقالته، وسلم السلطة إلى رئيس البرلمان، الذى تولى مهام الرئاسة فى الصومال إلى حين أن يقوم البرلمان بانتخاب رئيس جديد خلال ٣٠ يومًا.

عام ٢٠٠٥ أعلنت أنها لا تعترف بالحكومة الانتقالية. وفى يونيو ٢٠٠٦ بسط رجال المحاكم الإسلامية نفوذهم على البلاد بعد أن سقطت العاصمة مقديشيو فى أيديهم وأعلنوا الجهاد على أثيوبيا والحكومة الانتقالية، واستطاعوا فى فترة وجيزة أن يحققوا الأمن ويقمعوا الجريمة والإرهاب والعرقية. وكسب المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية تأييدًا سريعًا باستعادته النظام والقانون فى أجزاء عديدة من البلاد وفرضهم نظاما صارمًا ضد القراصنة.

وفى حين كان المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية يدعم سلطاته ويقمع أمراء الحرب كانت أثيوبيا البلد المجاور مؤيدة بالولايات المتحدة تغزو الصومال، وعن طريق التفويض بالحرب بالوكالة أعطت إدارة بوش الضوء الأخضر لأثيوبيا لغزو الصومال، وكانت الخطة أن تسحق أثيوبيا الحركة الإسلامية، وتطرد الإسلاميين وتعيد تنصيب حكومة صومالية علمانية غير مؤيدة من الشعب، وقد كان، ففى ديسمبر ٢٠٠٦ أى بعد ستة أشهر فقط من حكم المحاكم الإسلامية حدث الاجتياح الأثيوبى، ودخلت قوات أثيوبيا بقرار من زيناوى وخلفية أمريكية لقتال قوات المحاكم الإسلامية والمدنيين الأبرياء... لم تكن القوى متكافئة فسقطت المدن واحدة تلو الأخرى من أيدى رجال المحاكم. وظنت أثيوبيا أن الصومال دان لها وأنها نفذت تعاليم واشنطن وأرضت طموحاتها فى إسقاط نظام المحاكم الإسلامية الذى شهد له الجميع بحسن إدارته للبلاد ونجاحه فى عودة الاستقرار إلى بلد لم يعرف الاستقرار.

ولكن الأمور تطورت بغير ما توقعه زيناوى، إذ سرعان ما حولت المحاكم الإسلامية طبيعتها إلى حرب عصابات، واستطاعت مع شباب المجاهدين المتطوعين من أبناء الشعب الصومالى تجميع قواتهم من جديد ومقاومة القوات الأثيوبية بضراوة أفقدتها صوابها، وتحولت الصومال إلى كابوس مزعج لنظام الحكم فى أديس أبابا. وخلال عامين من الاحتلال الذى رحبت به الولايات المتحدة وهللت له العديد من القوى الأخرى التى يزعجها وصول أى نظام إسلامى للحكم، وجد النظام الأثيوبى أن قواته تواجه ما حدث لجنود القوات الأمريكية من قبل من الشعب الصومالى الأعزل. واحتدم الصراع والسخط

الداخلى فى إثيوبيا، ووجد زيناوى نفسه بين نارين نار داخلية وأخرى صومالية، فاستوعب درس أمريكا وأعلن قراره بالانسحاب فى ديسمبر ٢٠٠٨ قائلاً: إنه لم يرسل جيشه إلا استجابة لطلب من الحكومة الانتقالية.

خلاصة الوضع الآن تتلخص فى أطراف صراع متعددة

أولاً: حكومة انتقالية هشة تستقوى بالخارج (بأثيوبيا وأمريكا)، وأمراء الحرب الصوماليين السابقين الذين حجمتهم المحاكم الإسلامية، وكانت أمريكا تتعامل معهم بدون علم الحكومة الانتقالية قبل سيطرة المحاكم الإسلامية.

ثانيًا: تحالف تحرير الصومال المعارض للوجود العسكرى الأجنبى فى الصومال، ويضم تحالف اتحاد المحاكم الإسلامية وشباب المجاهدين، وأعضاء البرلمان الذين انسحبوا من الحكومة الانتقالية، وشخصيات إسلامية مستقلة وشخصيات سياسية ووطنية تعيش خارج البلاد، وممثلى الجاليات الصومالية فى أوروبا وأمريكا والعالم العربى.

إن كل طرف من أطراف النزاع غير مستعد لتقديم تنازل للآخر، ويرافق هذا التعنت السياسى حروب عشائرية بين القبائل الصومالية التى تجددت صراعاتها بعد الاحتلال الأثيوبى للأراضى الصومالية، وبذلك فإن الساحة الصومالية مرشحة لمزيد من التصعيد السياسى.



المحاكم الإسلامية الصومالية

ظهرت المحاكم الإسلامية أولاً كمؤسسات مدنية ذات مرجعية دينية، وعملت على استتباب الأمن فى نواحى الصومال ومدنه، واستطاعت أن تعيد الهدوء إلى العاصمة مقديشيو من الفوضى والاقتتال واللاقانون منذ الإطاحة بنظام سياد برى وانهيار الدولة عام ١٩٩١ . فأصبح لها مرجعية اجتماعية بجانب مرجعيتها الدينية الإسلامية وحققت نجاحًا فى ضبط الأمن وفض الخصومات، فاكتسبت ثقة التجار والوجهاء الذين كانوا يبحثون عن أمن واستقرار يمكنهم من عدوان أطراف قبلية مدعومة من أمراء الحرب، وظهرت أيضًا كقوة اجتماعية تضم عناصر تنتهى إلى قبائل متعددة بدون واجهة قبلية بدعم شعبى.

انتشرت المحاكم الإسلامية بشكل سريع متسلحة بقوة رسالتها الأخلاقية والسياسية، وأثبتت أن الصوماليين يستطيعون الاتفاق فيما بينهم وتحقيق الاستقرار والتنمية دون حاجة إلى الدعم الأجنبى. واستطاعت خلق سلطة معنوية وأخلاقية جعلتها مقبولة لدى أكثرية الشعب رغم عدم تمتعها ببنية عسكرية قوية، وبرهنت على أنه يمكن التعاون مع القبيلة على أساس وطنى إسلامى دون إقصاء طرف للآخر.

تأسس اتحاد المحاكم الإسلامية فى يونيو عام ٢٠٠٤ من تسع محاكم سيطرت على وسط وجنوب الصومال. وفى عام ٢٠٠٥ برز نجم الاتحاد بعد سيطرته على

العاصمة مقديشيو، وأعلن أنه لا يعترف بسلطة الحكومة الانتقالية ولا بمجموعة زعماء الحرب الذين كانوا يسيطرون على العاصمة، ودانت لهم المدن دون مقاومة من قوات الحكومة الانتقالية.

أعلنت حركة المحاكم الإسلامية أهدافها فى: إعادة تكوين الدولة الصومالية المركزية، إعادة تأسيس جيشها الوطنى، تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى، استرجاع ممتلكات الدولة المنهوبة، والعودة إلى الانتماء العربى. وانتخبت الشيخ حسن الطاهر أويس رئيسًا لمجلس شورى المحاكم الإسلامية، ويعد أويس من أبرز القيادات الإسلامية فى الصومال، وعرف عنه تمسكه الشديد وحرصه على إقامة دولة إسلامية تحكم بالعدل والمساواة وتبسط الأمن، وقد أثار اختياره رئيسًا لمجلس شورى المحاكم قلق الكونجرس الأمريكى الذى وصفه بأنه إرهابى متشدد، وأدرج اسمه على قائمة الإرهاب للولايات والأمم المتحدة.

ومن جانبه، فهو يعارض نشر قوات أجنبية ويقول إن الدول التى تدعو إلى إرسال قوات أجنبية تكره الإسلام وتخشى من نشر الدعوة الإسلامية، لأن الحركات الإسلامية هى الجهة الوحيدة فى الصومال التى استطاعت ـ فترة حكمها ـ أن تعيد النظام والأمن، وهذا أكثر شىء يخيف الغرب، وهو يعتب على العرب؛ لأنهم تركوا الشعب الصومالى فريسة لأعدائه، ولا ننسى أن هناك جهات إقليمية تنشط فى قطع العلاقات العربية وأفرقة القضية الصومالية.

الحقيقة التى لا يستطيع أحد أن ينكرها أن المحاكم الإسلامية حركة وطنية تمثل رفض كل المشاريع الرامية إلى إخضاع الصومال لمطامع الدول المتربصة لاحتلاله، لا تقبل المساومة وترفض القبلية والتشرذم وتفتيت الصومال؛ لذلك ووجهت منذ قيامها بمقاومة شرسة من أمراء الحرب وأثيوبيا والولايات المتحدة.

وكانت معضلة حركة المحاكم أنها تفتقد إلى الكوادر المؤهلة والخبرات المطلوبة لإدارة عمل سياسى معقد تشتبك فيه العلاقات القبلية والإقليمية والصراعات الدولية، وعجزت عن التعامل مع المجتمع الدولى واعتمدت على الخطاب الدينى، مما ساعد على تأليب الرأى العام العالمى ضدها. وربما كانت عفوية النشأة

واكتساب القوة عن طريق دحر أمراء الحرب، والسمعة الواسعة التى اكتسبتها محليا أحد الأسباب التى جعلتها لا تلقى بالا لضعف بنيانها الداخلى سياسيًا وعسكريًا فى مواجهة قوة إقليمية كأثيوبيا ودولية كالولايات المتحدة.

سقوط المحاكم الإسلامية

أثارت سيطرة المحاكم الإسلامية تخوفًا لدى العديد من دول المنطقة وأنحاء أخرى من العالم لاعتقادهم بأن المحاكم ترغب فى تطبيق نظام للحكم يشبه نظام طالبان فى أفغانستان رغم نفى المحاكم بشدة هذه الاتهامات.

شعرت الولايات المتحدة بالقلق من أن يهدد هؤلاء الإسلاميون الجدد فى الصومال الذين يتمتعون بتأييد شعبى أن يفشلوا خططها التى تستهدف التوسع فى أفريقيا وتركز على أن يكون القرن الأفريقى منطقة نفوذ أمريكية إستراتيجية واقتصادية، وقاعدة لانطلاق القوات الأمريكية على غرار منطقة الخليج[١].

وقد ترجم هذا القلق فى فتح وزارة الدفاع الأمريكية مركزا فى أثيوبيا هو «المركز الأفريقى للدراسات الإستراتيجية» لمتابعة مستجدات الوضع السياسى فى القرن الأفريقى عامة والصومال على وجه التحديد. ويعد المركز واحداً من خمسة مراكز إقليمية للدراسات الأمنية تعمل لصالح وزارة الدفاع والوكالات الأمريكية المعنية بما يسمى بمكافحة الإرهاب الأيديولوجى، وتعزيز التعاون الإقليمى فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. وقد رحب رئيس الوزراء الأثيوبى ملّس زيناوى بافتتاح المركز، وأعرب عن استعداد حكومته التام للتعاون معه، واعتبر قرار الإدرارة الأمريكية باختيار أثيوبيا مقرا له هو تعبير واقعى وحقيقى للتحالف الأمريكى الأثيوبى ضد الصومال، ومقدمة لهيمنة أمريكية على القرن الأفريقى عمومًا «القرن الأفريقى الأمريكى الكبير».

---

(١) مشكلة واشنطن أنها تسعى لتوظيف مصطلحات حرب الإرهاب فى حملتها لضرب نفوذ المحاكم الإسلامية فى الصومال. وتزعم وجود توجهات قاعدية لقادة المحاكم تهدد أمن واستقرار القارة الأفريقية مبررًا لتدخل أثيوبيا.

استولت المحاكم الإسلامية على الحكم فى يونيو ٢٠٠٦، وسقطت فى ديسمبر ٢٠٠٦، أى أنها لم تستمر أكثر من ستة أشهر فقط، ولكنها استطاعت فى هذه الفترة الوجيزة التى سيطرت فيها أن تحقق حكمًا يحقق الأمن والوفاق الاجتماعى، وتنزع سلاح المليشيات، وتستعيد الممتلكات العامة، وتفتح المطارات والموانئ وتشغيلها، وتنشئ قواتًا مسلحة وقوات شرطة لقمع الإرهاب والجريمة والقرصنة.

تحركت الولايات المتحدة وقدمت قرارا تبناه مجلس الأمن بالإجماع فى ديسمبر ٢٠٠٦ بهدف دعم الحكومة المؤقتة التى اتخذت مقرها فى بيداو الموالية لأثيوبيا للإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية. فالولايات المتحدة كانت تعمل منذ سنوات مع بعض حلفائها للتدخل فى الصومال، ولكن نظرا لتورط واشنطن فى مستنقع العراق وأفغانستان جعلها تتراجع عن التدخل الصريح، وزحفت القوات الأثيوبية فى ديسمبر ٢٠٠٦ لتحتل الصومال بدعم عسكرى وسياسى ومالى واستخباراتى أمريكى. وتدخل الجيش والسلاح الجوى الأثيوبى بحجة إنقاذ الحكومة الانتقالية المحاصرة.

ويمكن القول إن هذه الحرب كانت حربًا بين أمريكا والشعب الصومالى، فقد تكشفت أدلة أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت متورطة فى عمليات مرتزقة لدعم الحكومة الانتقالية الضعيفة، وأن رئيس القيادة الأمريكية الوسطى زار أديس أبابا واتفق مع الرئيس الأثيوبى بعد أن تغزو أثيوبيا مقديشيو أن تنتشر القوات البحرية الأمريكية على شواطئ الصومال لمنع زعماء اتحاد المحاكم من الهرب. وشنت الولايات المتحدة سلسلة من الغارات الجوية على جنوب الصومال بموافقة الحكومة الصومالية الذى قال رئيسها «عبد الله يوسف» صراحة: «إن الولايات المتحدة لها الحق فى أن تقصف من يشتبه بأنهم إرهابيون هاجموا سفارتيها فى كينيا وتانزانيا». ويقال إن قوات خاصة أمريكية كانت تنشط فى المنطقة، ولم يكن ممكنًا لمثل هذا النوع من المناورات العسكرية أن تتم دون التعاون الوثيق بين أمريكا والحكومتين الصومالية والأثيوبية.

إن الولايات المتحدة لعبت دوراً كبيراً فى التمهيد للغزو الأثيوبى ليس فقط بتدريب وحدات خاصة من القوات الأثيوبية لغزو الصومال، بل أيضًا فى زرع الجواسيس بين قوات المحاكم الإسلامية وعقد صفقات مع بعض مسئوليها ممن انقلبوا على المحاكم من أمراء الحرب، كما قامت بالضغط على زعماء القبائل ورجال الأعمال الذين كانوا يدعمون المحاكم وهددتهم بتجميد أرصدتهم ووضعهم تحت لائحة الداعين للإرهاب إذا لم يوقفوا دعمهم.

لم تكن قوة المحاكم المستندة إلى متطوعين متكافئة عسكريًا فهى لا تملك جيشًا منظمًا ولا طائرات ولا دبابات حتى تقف أمام الغزو الأثيوبى، ومع ذلك أبدى مقاتلوها وقادتها كل النبل والشجاعة والإيمان، مما يجعلها تذكر فى التاريخ الصومالى مثل الحركة النضالية التى قادها «أحمد القرين» فى القرن ١٦، وحركة الدراويش التى قادها المجاهد الصومالى «محمد عبد الله حسن» فى القرن ١٩ ضد الهجمات الاستعمارية البريطانيه الفرنسية الإيطالية المتحالفة مع «منليك» ملك أثيوبيا. ثم حمل الراية من بعده حزب وحدة الشعب الصومالى خلال الحرب العالمية الثانية. والمحاكم الإسلامية تعد ثمرة من ثمرات الحركات الوطنية الصومالية.

بعد سقوط حكم المحاكم الإسلامية رجع مسلحوها كما يقال إلى الغابة وإلى حرب العصابات، وانضم إليهم من جديد حركة شباب المجاهدين، وهو تنظيم معظم قياداته من صغار السن كانوا فى السابق ضمن صفوف المحاكم الإسلامية. وجاء ظهور شباب المجاهدين كنتاج لحالة التفكك التى عانت منها المحاكم الإسلامية، فخرجت بعض القيادات الشبابية ليعلنوا انشقاقهم عن حركة المحاكم ويؤسسوا حركتهم الخاصة التى حددوا أهدافها فى مقاومة القوات الأثيوبية وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقى، بالإضافة إلى القواعد الموالية للسلطة الانتقالية فى الصومال [(١)].

---

(١) يرجع انشقاق حركة شباب المجاهدين عن المحاكم الإسلامية لرفضها للشيخ شريف شيخ أحمد الذى كان يرأس فى ذلك الوقت تنظيم المحاكم الإسلامية لأنه انخرط فى مفاوضات سلام مع الحكومة الصومالية برعاية الأمم المتحدة وعارضتها حركة شباب المجاهدين واعتبرتها خيانة لمبادئ الجهاد. وأحدث هذا =

ومثَّل هذا الانشقاق ضعفًا للمحاكم الإسلامية، خاصة أن معظم قيادته كانت تمثل الجزء العسكرى للمحاكم، بينما انفتحت المحاكم الإسلامية إلى القيادات العلمانية فى الصومال لتؤسس معًا قبل أكثر من عام فى العاصمة الأريترية «أسمرة» تحالفًا للمعارضة الصومالية تحت اسم «التحالف من أجل تحرير الصومال»، وتعتبر المحاكم الإسلامية هى القوة الأبرز فى تحالف المعارضة الصومالية. وقد رفضت حركة الشباب الانضمام لهذا التحالف وشككت فى الهدف منه، فهى تتبنى خطابا إسلاميا أكثر تشدداً من المحاكم الإسلامية، يصفها الرئيس الصومالى «عبد الله يوسف» والولايات المتحدة وأثيوبيا أنها حركة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة.

كان اتحاد المحاكم الإسلامية تكوينًا متماسكا بقيادة واحدة، وكان قادراً على إنهاء القتال، وفرض السلام، وإيجاد حكومة موحدة تعبر عن الصومال جميعه، ولكن إسقاطه جعل هذا أمراً بعيد المنال.

* * *

= الانشقاق جدلاً داخل المحاكم الإسلامية أسفر عن طرد الشيخ شريف شيخ أحمد من رئاسة المحاكم وخلفه حسن طاهر أويس.

وقد عاد الآن الشيخ شريف شيخ أحمد إلى الصومال من جديد، وأعلن أنه قد توصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية، ولا شك أن عودته ستزيد الانقسام بين صفوف حركة المقاومة الوطنية ويضعفها، ولكن من جهة أخرى قد يفقده هذا رصيده الشخصى لدى الدوائر الدولية إذا فشل في أن يهيئ الظروف المناسبة لانسحاب إثيوبيا.

القرصنة وتدويل المنطقة

من الظلم التاريخى والإنسانى أن يختزل تاريخ بلد أفريقى كبير، وأن يدمغ شعب بالقرصنة واللصوصية لمجرد أن حفنة من أبنائه يقومون بعمليات قرصنة قبالة سواحله، والله أعلم إن كانوا هم وحدهم من يقومون بهذا العمل بدافع ذاتى أم هناك من يدفعهم إلى هذه العمليات الخارجة على القانون العام، وهم غير مدركين الدوافع الحقيقية من ورائها اللهم إلا حفنة من المال. والسؤال: هل صارت القرصنة من احتراف الشعب الصومالى؟ وهل إلقاء النفايات السامة وبقايا الدول الغنية التى تلقى على الساحل الصومالى وسرقة ثروته السمكية تعادل قنص سفينة مهما قدر ثمنها وقيمة حمولتها، وهل من العدل أن تخرس الألسنة ويطبق الصمت على مثل هذه الجرائم المهلكة لشعب الصومال وتجأر الأصوات غاضبة عندما يقدم بعض افراده الذين طحنتهم المجاعات والحروب والظلم بأعمال قرصنة، وهل كل ما سبق من سلوك دولى أعمال مشروعة؟ والقرصنة الصومالية وحدها هى أعمال غير مشروعة؟

بدأ الصراخ والضجيج الدولى من القرصنة فى الساحل الصومالى عندما اختطفت ناقلة البترول السعودية العملاقة، وقيل إن هذه العملية تعد أضخم حادث قرصنة وقع فى المحيط، وكانت الناقلة متجهة إلى أمريكا تحمل شحنة بترول تقدر بمائة مليون دولار. وتلتها سفينة إيرانية تحمل قمحًا، وسبقتها

سفينة أوكرانية تحمل مدفعية ثقيلة وأسلحة وآلات حربية كانت فى طريقها إلى كينيا.

يجرى ذلك بالرغم من الوجود المكثف للقوات الأجنبية والدولية الموجودة فى المياه الإقليمية فى المنطقة، وفيها الأسطول الخامس الأمريكى (جميع الحوادث تقع تحت سمع وبصر القوات المتمركزة داخل سفنه) بالإضافة إلى قاعدة بحرية إستراتيجية فرنسية أمريكية فى جيبوتى المطلة على باب المندب والتى تمخر سفنها المياه الدولية بدواعى مكافحة الإرهاب وحماية السفن التجارية.

وقد أعلنت البحرية الروسية أن سفنا تابعة لبلاده ستتواجد فى منطقة القرن الأفريقى بصفة منتظمة ستنطلق من القواعد الموجودة فى البحر الأسود وبحر البلطيق وبحر الشمال والمحيط الهندى ستنضم إلى الفرقاطة الروسية «نيوستراشيمى». ونحو ٥٠ ألف من قوات حفظ السلام منتشرة حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقى فى شرق ووسط أفريقية فى محاولة لإخماد النزاعات هناك.

فهل هذا تقاعس من هذه القوات والأساطيل؟ أم أنها توجد لحماية سفنها فقط، فلا يعقل أن القراصنة يمتلكون أسلحة تفوق ما لدى قوات الناتو مثلما صرح قائد الأسطول الخامس الأمريكى أنه عاجز عن تأمين الملاحة فى المنطقة المتوترة بالمحيط الهندى، ولم يعد بإمكانه ضمان أمن مسارات مرور السفن بالمنطقة، مشيراً إلى أن «القراصنة مدربون ولهم خبرة عالية ويتبعون تكتيكًا بتوسيع عملياتهم مما يصعب جهود التصدى لهم. وهناك احتمال باستعانتهم بآخرين نظراً لضخامة العملية التى تتطلب قدراً هائلاً من التكنولوجيا، فالقرصنة تنتشر أبعد من خليج عمان على طول ساحل البحر العربى وخليج عدن وهى منطقة واسعة جدا من المياه يصعب تغطيتها».

يقول هذا الكلام والسفن الحربية الأمريكية تنطلق فى عمليات محمومة فى المنطقة بحجة الحد من الجماعات الإسلامية ولم يكن يعينها شىء ملاحقة القراصنة، إلى الحد أن سفينة حربية أمريكية ألقت القبض على مجموعة منهم، وعندما تأكدت أنهم ليسوا إسلاميين أطلقت سراحهم!!

فهل هذا قول صحيح ومعقول أم يكون تبريراً لتدخلات أجنبية سافرة فى المياه الإقليمية لدول المنطقة وتحويلها إلى قواعد بحرية، وذريعة لخطط دولية للسيطرة على الملاحة فى المنطقة، وبالتالى حرمان الدول من سيادتها على شواطئها؟ وقد عبر عن هذه المخاوف رئيس الوزراء الصومالى بالرغم من موالاة حكومته لأمريكا وإثيوبيا فى رده عل نداء المنظمة البحرية العالمية (IMO) «بأن على الحكومة الصومالية الإنتقالية أن تتعاون للإطاحة بخطر القراصنة فى البحار، وعلى الأمم المتحدة أن تضغط على حكومة الصومال لكى توافق على ما تقوم به من عمليات فى المياه الإقليمية» . وقد أيدت النداء الدول الأفريقية ذات الاهتمام الأكبر بالتجارة، وقال رئيس الوزراء الصومالى «إنه يرحب بالعمليات التى تقوم بها كينيا والولايات المتحدة، ولكنه يمتنع عن الإذن للسفن الأجنبية بأن تطارد القراصنة فى المياه الخاضعة لسيادة الصومال وأراضيه الساحلية».

من الواضح أن الدول الكبرى فى فرض سيطرتها على الساحل الصومالى ومنطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى ترغب فى السيطرة على حركة الملاحة فى هذه المناطق دون الرجوع إلى دول المنطقة . وقد اتخذ وزراء الدفاع الأوروبى قرارا بتشكيل قوة بحرية خاصة لحماية الملاحة الدولية فى القرن الأفريقى تشارك فيها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا . وهذا القرار الأول من نوعه فى تاريخ الاتحاد الأوروبى . كما قامت ألمانيا بتزويد سفنها بعناصر من الجيش الألمانى، وخصصت قوة للقيام بهذه المهمة.

يذكرنا هذا الوضع بما حدث فى هذه المنطقة، منطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى فى القرن التاسع عشر، والصراع الدولى المحموم الذى أودى فى النهاية بسلامة شطآنه واحتلال بلاده وتفتيتها واستعمارها . يؤيد هذا ما ذكرته مجلة شبيجل الألمانية من أن هناك منافسة بين حلف شمال الأطلنطى (الناتو) والأوروبى (أتلانتا) حول مكافحة القراصنة فى خليج عدن والقرن الأفريقى، وقالت المجلة فى تقريرها إن مهمة الناتو تسعى إلى ضم قوات الاتحاد الأوروبى، لذلك على الأساطيل البحرية الأوروبية ألا تشارك فى هذه المهمة، دون التوصل إلى مناقشة مسبقة والاتفاق بينها وبين الناتو.

من هم القراصنة؟

يلقى وزر القرصنة على الصوماليين، وإن كان لم يثبت بعد تحديد كل جنسياتهم، وعلى العموم، فالمتعاطفون معهم يعتبرونهم أبطالا وحراسا للحدود والمياه وحماة للحقوق ولو بالقوة من مغتصبيهم . والمناهضون لهم يقولون إنهم لصوص يهددون سلامة الملاحة الدولية التى تخدم البشرية جمعاء ، ويحرضون على التدخل الدولى لدرء خطرهم ويستنجدون بالحماية الدولية .

ويرجع البعض نشأة القرصنة الصومالية إلى أن حفنة من الشباب الصومالى الفقير طحنتهم المجاعات والجفاف والحروب التى تدور فى البلاد منذ سقوط آخر حكوماتها المركزية عام ١٩٩١ انضموا إلى الحرس الوطنى لساحل الصومال الذى تشكل من صيادى الأسماك الذين كانوا يستعملون البنادق والقوارب السريعة لطرد المراكب التى تقوم بالصيد غير المشروع فى مياه الصومال، ثم تحولت هذه الجماعات إلى السيطرة على المراكب وطلب الفدية، ووجدتها تجارة مربحة على طول الساحل، وهكذا يصور البعض أن القرصنة لعبة يتلهى بها صيادون بائسون لكسب بعض الغنائم بعد أن كانوا يقتاتون من منتجات بحرهم ، ولكن ظهور السفن الأجنبية التى تدمر مراكبهم وشباكهم اضطرهم إلى البحث عن سلوك آخر للعيش كانت القرصنة أحدها .

ولكن الحقيقة أن للمسألة جذوراً تاريخية سياسية بدأت فى أعقاب التدخل الأمريكى فى الصومال عام ١٩٩٢ ثم الانسحاب منه مضطرة، وكان الهدف الأمريكى :

١ ـ تحويل الصومال إلى أرض مشاع يمكن استباحتها فترة تمهيدا للتدخل الدولى فى المنطقة ، وإشاعة الفوضى بها كى يسهل التحكم فيها .

٢ ـ إتاحة الفرصة أمام النهب الدولى المنظم للثروات السمكية التى لا تقل أهميتها عن الثروة النفطية فى البلدان العربية .

٣ ـ توفير منطقة مثالية لاستعمالها مكبا للنفايات السامة .

وهذا ما حدث فعلا حيث تنتهك مياه الصومال مئات السفن وتسرق ثرواته دون أن تدفع قرشا واحدا لقاء المرور فى مياهه أو الصيد فيها أو تلويث بيئته بالمواد السامة، وهو وضع مثالى تطلب خلقه والحفاظ عليه عقدين من الزمان.

فى البداية كان التصور أن القراصنة لا يستطيعون إلا اقتناص القوارب القريبة من الساحل ، ولكن عمليات السطو الأخيرة أظهرت أنهم يستطيعون أن يدمروا حتى فى أعالى البحار، وهم ممونون جيدا، ولديهم أحدث التقنيات بما فيها التليفونات الفضائية التى تمكنهم من التواصل مع رجالهم عند مهاجمة السفن بصرف النظر عن مدى حداثتها. ومدربون تدريبا جيدا، ومسلحون وخاضعون لنظام جيد من الضبط والربط، ويلبسون ملابس عسكرية، ويستخدمون سفنا سريعة، ومعدون بتكنولوجيا عالية فى الفنون البحرية والملاحية ، وإحدى وسائلهم المفضلة فى التكتيك أن يحيطوا بالمراكب التجارية ويصعدوا إليها بزعم التفتيش من السلطات المختص ثم يمارسون النهب.

الحقيقة أنه من الصعب تصور أن جماعة القناصة الصيادين البسطاء أو شباب حرس السواحل الصومالى - وهو حرس غير موجود - يستطيعون أن يهددوا أنشطة الممرات الدولية العالمية، وأمن المنطقة أو فى عرض البحر. ويسهروا على أمن المخطوفين صحيا وغذائيا ويرعوا السفن من عمليات تسلل مضادة من السهل أن تقوم بها القوى الدولية المتواجدة، إلى جانب السفن التى يستخدمونها ويعيشون فيها ويخزنون فيها الأسلحة والوقود والمؤن، ثم يستهدفون السفن عن طريق مطاردتها بزوارق سريعة والصعود على متنها وهم مدججين بالسلاح.

إن القراصنة يمارسون نشاطهم بتكتيكات حرب العصابات إذ ينطلقون فجأة وينفذون عملياتهم ثم يعودون من حيث أتوا، ويتم ذلك بسرعة، وتتسم عملياتهم بالخفة وصعوبة تفاديها، فإذا استولوا على سفينة فمن الصعب تعقبهم، ويلجأون إلى أسلوب الانتشار في مجموعات تتقدمهم دوريات للاستكشاف ترسل بإشارات تساعدهم على منع الفريسة من الهرب. وعندما تسقط

يصطحبونها إلي ملاذ آمن، ولهم معاونون يمدونهم بمعلومات عن خط سير السفن الكبيرة حتى يتمكنوا من اصطيادها . . من يصدق أن هذا النشاط المحموم نما على هذه الصورة فى أقل من عامين على سقوط المحاكم الإسلامية فى الصومال، ومن يصدق أن هذا النشاط ليس له علاقة بما يجرى فى الصومال من معارك بين القوى الإسلامية والقوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا، ومن يصدق أن مجلس الأمن وبعض الدول الغربية غير متورطة لإبقاء الوضع فى الصومال على ما هو عليه مشاعًا ونهبًا سائبًا .

منطقة القرصنة

تمتد منطقة القرصنة من خليج عدن وبحر العرب شمالا إلى السواحل الكينية جنوبا، ومن خليج عدن حيث مضيق باب المندب على البحر الأحمر وصولا إلى نهاية السواحل الصومالية ، (وخليج عدن يمر فيه ٣٠٪ من صادرات البترول فى العالم، ويعبر هذه المنطقة نحو ١٦ ألف مركب تحمل شحنات مختلفة لجهات عديدة ومتنوعة للعالم كله). ويعتبر الساحل الصومالى الذى يمتد ثلاثة آلاف وسبعمائة كيلومتر أطول ساحل أفريقى وأغناه بالأسماك المتنوعة .

وكانت الصومال تمثل نقطة انطلاق لتلك العصابات التى هى نتاج حالة الفوضى العامة فى البلاد، وانعدام القانون، وتفاقم الصراع بين الجماعات المتصارعة على السلطة، وغياب مؤسسات الدولة، وحولت مجتمعه الذى مزقته الحروب الأهلية والقبلية إلى لاجئين مسجلين ضمن قوائم المنظمات الإنسانية التى تجود عليهم بالقليل مما يسد الرمق. ووسط هذه الأجواء استطاعت بعض القوى الاستعمارية إيجاد موطئ قدم لها من خلال استقطاب عدد من هؤلاء وحولتهم إلى عملاء فى سعيها إلى تعميق الانقسام والتشرذم تمهيدا لإحكام السيطرة على تلك البلاد وتحويلها إلى قاعدة للانطلاق نحو المنطقة .

ومـا لبث أن بـرز من بين ذلك عـصـابات الـقـرصنة الذين هـم أقـرب للتنظيم المسلح بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات ، خاصة وقد اكتشف هؤلاء أن شواطئهم أصبحت بعد انهيار الدولة عام ١٩٩١ مرتعا لنهب الشركات وعصابات الجرائم الدولية التى كانت تقوم برمى النفايات النووية والكيماوية والصناعات المحرمه دوليا ، ونهب الثروة السمكية . فوجدت فى التعرض لسفن الصيد والمراكب التجارية والتحرش بها صيدا ثمينا تتلقى منها مبالغ كبيرة تعتبر زهيدة بالنسبة لشركات الصيد التى تكسب الملايين جراء الصيد باستخدام وسائل الصيد المحرمة دوليا . وهكذا تبادل الطرفان المصالح بتراض دون صخب أو ضجيج . وبمرور الزمن تطورت القرصنة باكتساب مهارات فنيةً عالية واستعمال زوارق مطاردة سريعة تحمل محركات حديثة وأسلحة متطورة ، وبدأ القراصنة يشعرون بالثقة فى النفس ، وتمرسوا على فنون الابتزاز والتفاوض ، وأصبحوا يطالبون بمبالغ خيالية . وانضم إليهم العاملون الصوماليون بالجيش والشرطة بعد أن هربوا من الخدمة وتركوا مواقعهم آخذين معهم أسلحتهم وعتادهم الحربي . ويذكر تقرير مجموعة المراقبة الخاصة بالصومال التابع لمجلس الأمن أن هؤلاء أحد أهم المصادر الأساسية للأسلحة والذخائر في الصومال ، وأن ما يقرب من ١٥ ألفًا من الجنود والذخائر في الصومال هربوا من الخدمة لعجز الحكومة الانتقالية عن دفع رواتبهم ، بالرغم من أن ٧٠٪ من إيرادات الحكومة الانتقالية مخصصة لدعم قطاع الأمن ، ولكن يحول الفساد المستشري في الصومال دون استخدامه .

إقليم « بونت لاند »

ينسب إلى منطقة بونت بموقعها الإستراتيجى الفريد أغلب عمليات القرصنة ، خاصة وأن سواحلها تطل على جانبى القرن الأفريقى وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندى ، فهذه المنطقة تُمكِّن من :

١ ـ مراقبة حركة الملاحة البحرية القادمة من وإلى قناة السويس باتجاه البحر الأبيض .

٢ ـ سهولة خطف السفن فى عرض المحيط الهندى وعلى امتداد السواحل الصومالية الكينية .

٣ ـ سهولة خطف السفن القادمة من البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب وخليج عدن، والانزواء بها على الساحل .

ويمثل إقليم بونت لاند ـ المفتقر إلى حكومة مستقرة منذ ١٨ عامًا، وبإعلانه استقلاله من جانب واحد عام ١٩٨٨ ـ نقطة العبور الرئيسة لكافة أنواع المهربات حتى النفايات السامة التى تدفن فى باطن الأرض . وهو ممر العبور الإجبارى إلى موانئ شرق أفريقية مثل ممبسة فى كينيا، ودار السلام التانزانى التى تشهد نشاطا تجاريا محموما يجرى فيه كل شىء بدءا من الزوارق المخصصة لنقل المهاجرين إلى اليمن، وسفن الشحن التى ترفع أعلاما مزيفة والمحملة بمختلف البضائع بما فيها شحنات الأسلحة، كما هو الحال بالنسبة للسفينة الأوكرانية التى ثبت ملكيتها لأحد الإسرائيليين، إلى السفن الحربية الأمريكية التى تقوم بعمليات محمومة بحجة الحد من الجماعات الإسلامية .

جوهر المشكلة

إن جوهر المشكلة نابع من السطو المنظم للموارد الصومالية البحرية، وقد شجعت الشركات المالكة للسفن رواج أعمال القرصنة بتقديمها الفدية طواعية لأنها تعتبرها مبالغ زهيدة مقارنة مع ضخامة الأرباح التى تجنيها . وعندما بدأت هذه التجارة تخرج عن نطاق السيطرة بطلب القراصنة مبالغ كبيرة ارتفعت أصوات الاحتجاج عبر العالم تعلن أن الشواطئ الصومالية هى الوجه الآخر لعمليات زعزعة الاستقرار متجاهلين ممارسات أثيوبيا وكينيا منذ إعلان تحالفهما الاستراتيجى ضد الصومال منذ أوائل الستينيات، وانتهاء بالتدخل العسكرى المباشر فى ديسمبر ٢٠٠٦ الذى بدأ بتسليح الميليشيات العشائرية، ثم إنشاء الكيانات المنفصلة، وأخيرا المذابح الجماعية التى ترتكبها القوات الأثيوبية وتدمير المدن وضربها بالصواريخ والدبابات، وتهجير مليون ونصف من العاصمة مقديشيو .

إن أطماع هاتين الجارتين للصومال بلا حدود، وقد نشرت صحيفة (نيشن ديلى) لسان الحزب الحاكم فى كينيا في ٣ أكتوبر سنة ٢٠٠٨ أن لكينيا وإثيوبيا مصلحة استراتيچية في الصومال، وأن كينيا وأثيوبيا يجب عليهما التحرك لتقسيم الصومال فيما بينهما، وأن هذا التقسيم سيضمن لكل منهما أراضى تصل إلى ٣٠٠ ألف كم، وبمجرد أن ترسلا قواتهما المشتركة وتعلنا هذا الإلحاق فإن العالم سيوضع أمام الأمر الواقع.

إن المجتمع الدولى يتناول القضية من جانب واحد وهو جانب القرصنة دون أن يحاول معالجة الموضوع، فالقرصنة يمكن أن تتوقف لو توقفت شركات الصيد فى المياه الإقليمية الصومالية، ولكن تبقى القضية الجوهرية هى الاعتداء على المياه الإقليمية ونهب الثروات البحرية، وسرقة مليارات الدولارات من الصيد غير المشروع. وكل القرارات الدولية المتعلقة بمحاربة القرصنة لا تهدف إلا لحماية الصيد غير المشروع وحرمان البلاد من عوائدها.

إن ما يحدث فى الصومال من فوضى نتاج الحروب المدمرة التى فرضت عليه وتجاهل العالم لمأساته، وتحوله إلى عمليات القرصنة ما هى إلا صرخة لكشف الأوضاع الظالمة التى وقعت على الصومال، وإن التكلفة الرهيبة والأموال الطائلة التى تتطلبها شركات الشحن والقوى الدولية التى تشكل لحماية السفن، وتكلفة الالتفاف حول أفريقية عبر طريق رأس الرجاء الصالح القديم تجنبا لباب المندب سيشكل كارثة اقتصادية كبيرة بما تمثله من تبعات مالية مرهقة على الاقتصاد العالمى. وهذه الأموال إذا وجهت لإنقاذ الصومال وشعبه الذى يموت جوعا وعطشا ومرضا فستكون المساهمة الفعالة لاجتثاث عمليات القرصنة... الوجه الآخر للإرهاب.

وعلينا أن لا ننسى أن هذه القرصنة لم تكن موجودة أيام الحكومة المركزية ١٩٦٩ ـ ١٩٩١، ذلك أن الرئيس سياد برى أجرى تجربة رائدة تعتبر من أكثر التجارب الناجحة فى التاريخ الصومالى الإنسانى، بل تعد سابقة لا مثيل لها فى تجارب العالم الثالث، وهى إنشاء (تعاونية المجرمين) التى أنشئت عام ١٩٧٢

لتضم القراصنة واللصوص السابقين الذين ليس لديهم حرفة أو عمل شريف يسترزقون منه فمنحهم قطعة أرض يزرعونها داخل التعاونية، وساعدتهم الحكومة بالآلات والبذور وبعض الأدوات ليبدءوا حياتهم. وبهذه الوسيلة اختفت ظاهرة القرصنة أيام حكمه، أثناء وجود حكومة مركزية حاولت أن تقيم مجتمعا مستقرا وقابلا لكسب عيشه بانتظام.

كذلك لم تظهر القرصنة أيام فترة حكم المحاكم الإسلامية القصيرة (يونيو ٢٠٠٦ ـ ديسمبر ٢٠٠٦) إذ استطاعت هذه الحركة أن تفرض الأمن وتقضى على القرصنة، وهذا يبرهن أن وجود الدولة الوطنية المركزية التى تحظى بالشرعية الشعبية خير ضمان لحماية الاستقرار فى الداخل والأمن فى المياه الإقليمية الصومالية ، وأن سياسة الولايات المتحدة هى من أسقط النظام الأول فى عام ١٩٩١ ، وأيضا من أسقط نظام المحاكم الإسلامية فى عام ٢٠٠٦ ، وأن الحل الوحيد هو ترك الصومال لأهله ولنظام ينبثق منه ويديره وينظم شئونه بعيداً عن سطوة الولايات المتحدة التدميرية وتدخلات دول الجوار.



مـاذا يــراد بالصومــال

بإيجاز يراد بالصومال ثلاثة أمور :

١ ـ أن تكون قاعدة عسكرية للولايات المتحدة .

٢ ـ أن تكون مقبرة لدفن النفايات السامة للدول الغنية .

٣ ـ أن يستولى على اليورانيوم منها .

أولا : الصومال قاعدة عسكرية للولايات المتحدة

التاريخ يعيد نفسه فى منطقة القرن الأفريقى وساحل شرق أفريقية ، ما أشبه القرن الحادى والعشرين بالقرن التاسع عشر (بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤) عندما تجمعت أساطيل الدول الاستعمارية فى ساحل شرق أفريقية يسارع كل منها فى نهش جزء والتهامه قبل الدول الأخرى اللاهثة حول تقسيم القارة وابتلاعها .

فى القرن ١٩ فى نفس المنطقة منطقة الساحل الصومالى وشرق القارة كانت تتنافس فى مياهه أساطيل الدول الاستعمارية الكبرى فى ذلك الحين ـ بريطانية وفرنسية وإيطالية وبرتغالية ـ لتضع أقدامها وتفرض وجودها ، واليوم تتصارع أساطيل أكثر من عشرين دولة ، وإن كانت أمريكا أكثرهم شراهة وتعمل بقوة وجرأة لتسيطر على منطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى الذى يعاد تقسيم

النفوذ فيه من جديد. والآن على الكل أن يتواجد، ثم بعد ذلك يكون التفاهم والتقاسم، فالتنافس على أشده وإن بدا أنه تحت راية الأمم المتحدة، والقواعد العسكرية والأساطيل العسكرية وشركات الأمن الخاصة تصول وتجول بدواعى مواجهة الإرهاب، فهل وجود هذا الكم الكبير من القوات الدولية يمكن أن يكون ذريعة لخطط دولية للسيطرة على حركة الملاحة فيه واستباحته؟

الصورة تبدو كذلك، ولكن الواقع ينفيه، بمعنى آخر، إن القوات الأجنبية تريد أن تكون لها أقدام فى المنطقة، ولكن أمريكا ترفض ذلك بوضوح، ولا تخفى مشروعها الكبير المنفرد فى القرن الأفريقى.

لا شك أن القراصنة فى خليج عدن يتسببون فى اختناق التجارة عبر هذا المسار الملاحى المهم جدا، حيث يعد ممرا لـ ٢٠٪ من تجارة النفط العالمية، ويتسببون له فى ارتفاع تكلفة الشحن. وإن إيقاف القرصنة يكون بإحدى وسيلتين إما استعادة حكم القانون فى الصومال، وهذا ما ترفضه القوى الخارجية، فهى تخشى أن تعود من جديد المحاكم الإسلامية أو أى نظام وطنى آخر يحول دون أطماعها فى الصومال. وإما أن تفتش كل سفينة تغادر السواحل، ولكن هذا الحل غير مجد تماما فالقناصة أصبحوا يباشرون نشاطهم ليس فى المياه الإقليمية فحسب، بل فى أعالى البحار، كما ثبت أن هزيمة القناصة فى أعالى البحار مهمه صعبة، فعندما حاولت قوات المارينز أن تصعد على متن مركب صيد مختطف أطلقوا وابلا من النيران فقتلوا فى العملية أحد الرهائن ، كذلك عندما فتحت سفينة حربية النار على سفينة قراصنة اكتشف أنها كانت سفينة تايلاندية وهرب القناصة بعد أن فقد ١٤ من طاقم السفينة.

ويحتجز القناصة الآن ٣٠٠ رهينة و١٥ سفينة، مع أن المنطقة يجوب فيها قوة مشكلة من أساطيل ٢٠ دولة تحت القيادة الشاملة للولايات المتحدة، ويتواجد من هذه القوة فى كل لحظة ١٢ سفينة حربية يصاحبها استطلاع جوى وطائرات حربية، ومع كل ذلك لم تستطع أن تحمى ناقلة النفط السعودية، وهنا فقط ارتفع الضجيج والصخب، واستنفر الرأى العام، وأصبحت القرصنة قضية عالمية لأن

السفينة سعودية ووجهتها أمريكا . المنطق يقول إن حصار الساحل الصومالى هو الحل العملى، خاصة وأن أغلب القراصنة ينتمون إلى منطقة بونت لاند ويعيشون فى بلدة واحدة هى (بوساسو) ويخبئون سفنهم فى ثلاثة موانئ (إيل ، هوبيو ، هرادير) وهذا ما يسهل عمليه عزلهم . والمجتمع الدولى يعلم من هم القراصنة، وأى مرافئ يستخدمون، ويعرف سفنهم الرئيسة ويمكن القيام بالالتفاف حولهم، ولكن ذلك مكلف فى الوقت الذى ترتهن فيه موارد أمريكا فى أفغانستان والعراق .

وقد اقترحت البحرية الأمريكية أن تسلح السفن التجارية، وهى فكرة رفضها بحارة هذه السفن أنفسهم لخوفهم من أن يؤدى ذلك إلى استفزاز القراصنة، كذلك اعترض اتحاد البحارة الأمريكيين خشية أن يحدث رد سريع تقع فيه كوارث بيئيه أو موت آلاف فى سفن الركاب .

الواقع أن الطريق الوحيد لمنع كل ذلك يكون من خلال منع القراصنة أن يبحروا أصلا، وما تدعيه الولايات المتحدة من صعوبة ذلك اليوم نجحت فيه بريطانيا منذ قرنين من الزمان قبل ٢٠٠ سنة مستخدمة السفن والمخابرات بإعلام الإشارة فى حين أسطول الحلفاء اليوم يمتلك سفنا حربية تسير بالوقود النووى ومقاتلات وطائرات استطلاع بلا طيار ورادارات وأجهزة سونار فأين الصعوبة ؟

الصعوبة فى أن الولايات المتحده تريد الاستئثار وحدها بالصومال وبالمنطقة، وهى لا تريد حصاره ولا تدويله، تريده أن يبقى على هذا الحال حتى تفرغ من ورطتها فى العراق وأفغانستان ثم تلتفت إليه .

إن الولايات المتحدة الآن تعتبر مسيطرة فعليا على الصومال، ليس بحكومته التى جاءت بها ولا بنفوذ أثيوبيا التى تحارب لها بالوكالة، ولكن لأنها تملك قواعد عسكرية كبيرة فى الصومال . فواشنطن تعتبر القرن الأفريقى جزءا هاما من ساحل المحيط الهندى يمكن استخدامه كرأس جسر لممارسة سياسة التوسع الاستعمارى الجديد فى أفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقى، والموقع الجغرافى للصومال يحدد الأهمية الإستراتيجية للقواعد العسكرية على أرض الصومال،

وبواسطة هذه القواعد تتحقق إمكانية وضع مضيق باب المندب تحت التصويب. وقد عملت أمريكا على ذلك منذ أن ضعفت الحكومة المركزية بالصومال، ففى عام ١٩٨٠ فرضت الولايات المتحدة على الصومال المعاهدة التى اشترطت إعطاء القوات المسلحة الأمريكيه حق استخدام ميناء بربرة الصومالى، وميناء ومطار مقديشيو، وبعض المنشآت الأخرى للقيام بالاستطلاع وتوزيع الذخائر، وكذلك الضمان المادى للعمليات الجوية والبحرية الأمريكية المحتملة فى مناطق خليج عدن والبحر الأحمر. وقد أتاحت الاتفاقية لواشنطن إمكانية استخدام الأراضى الصومالية لتأمين السياسة العسكرية الأمريكية فى حوض المحيط الهندى.

وفى العام التالى ١٩٨١ قدمت أمريكا للصومال مساعدات عسكرية بقيمة ٤٤ مليون دولار، وفى العام الذى تلاه ١٩٨٢ خصصت الولايات المتحدة للبناء العسكرى فى الصومال مبلغ ٢٤ مليون دولار. ثم تدهور الوضع فى الصومال وانتهى الأمر بغزو أمريكا له فى أعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٤ وفشلها وانسحابها المهين منه.

واليوم يبدى الأسطول الأمريكى الخامس استعداده للتحرك عسكريا ضد قراصنة الصومال شريطة وجود صيغة دولية يستند إليها لاعتقال ومحاكمة هؤلاء القراصنة، قال قائد الأسطول إن قواته لديها الإذن الآن بمهاجمة القراصنة طبقا لقرار مجلس الأمن الأخير الذى وسع نطاقًا دوليا لمكافحة القرصنة قبالة الشواطئ الصومالية، ولكنه يطلب اعترافا دوليا لاعتقال ومحاكمة القراصنة أمام البحرية الأمريكية حتى لا يضطر إلى إطلاق سراح الذين يلقى القبض عليهم. ويبدو أن سجنى أبو غريب وجوانتانامو وما على شاكلتهما سيكون لهم أشباه فى سواحل الصومال.

● **القواعد العسكرية الأمريكية الأخرى فى المنطقة:** لم تكن الصومال البلد الوحيد فى شرق أفريقيا التى زرعت فيها أمريكا قواعد لها، فعلى طول الساحل وجزره انتشرت القواعد العسكرية الأمريكية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فى كينيا وجزر القمر وسيشل، وفى المحيط الهندى وجزيرة دييجو جارسيا.

فى كينيا:

استطاعت واشنطن عن طريق وعودها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية جر الحكومة الكينية إلى توقيع اتفاقية فى ٢٦ فبراير عام١٩٨٠ تزايد بموجبها دخول القوات المسلحة الأمريكية إلى المنشآت العسكرية فى كينيا، كما تمكنت قوات البحرية الأمريكية من استخدام أكبر ميناء فيها ـ ميناء ممبسة الذى يعد أكبر ميناء فى الساحل الشرقى الأفريقى الجنوبى، واستخدمت القوات الجوية الأمريكية قاعدة نواينوك الجوية بالقرب من العاصمة الكينية نيروبى.

وبعد توقيع الاتفاقية بادرت أمريكا بالاستيلاء على رءوس الجسور، وبدأت فى إعداد ميناء ممبسة كى تتمكن حاملات الطائرات وسفن البحرية الأمريكية الضخمة من استخدامه. وقدرت قيمة هذه الأعمال بـ٤٨ مليون دولار، بالإضافة إلى إنفاق ٤,٢ مليون دولار أخرى لإعادة بناء المطار الموجود بالقرب من هذه القاعدة، ولتشييد مستودعات الذخائر والمعدات اللازمة لقوات الانتشار السريع.

وفى عام ١٩٨١ قدمت واشنطن إلى كينيا مساعدات عسكرية بلغت ٢٥,٢ مليون دولار فى إطار برنامج بيع الأسلحة للدول الأجنبية، وارتفعت قيمة المساعدات عام ١٩٨٢ إلى ٥٨ مليون دولار.

فى جزر القمر:

تم وضع خطة لإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية ضخمة فى جزيرة «مورون» التى تدخل ضمن مجموعة جزر القمر، ورسم البنتاجون خطة لبناء منشآت خاصة بموانئها قادرة على استقبال وخدمة جميع أنواع السفن الأمريكية الحربية، وبناء منشآت لمستودعات المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر ومخازن السلاح النووى.

فى جزيرة دييجو جارسيا :

يعود النفوذ البحرى الأمريكى على جزر الشواطئ الأفريقية الشرقية إلى عام ١٩٦٦ عندما أجرت الولايات المتحدة الجزيرة من بريطانيا لمدة تمتد ٥٠ عامًا. وقصة جزيرة (دييجو جارسيا) من القصص المبكية فى تاريخ البشرية، يكفى أن أهلها جميعهم انتزعوا منها وأجبروا على تركها إلى الأبد لكى تصبح أرضًا فضاءً تقيم عليها أمريكا أكبر قاعدة لها خارج حدودها، ولتصبح أهم حلقات الوجود الأمريكى فى هذا العالم.

ودييجو جارسيا جزيرة مرجانية صغيرة تبلغ ٢٣ كيلومترا طولا وخمسة كيلومترات عرضا، وهى واحدة من مجموعة الجزر الكائنه فى وسط المحيط الهندى والخليج العربى، ورغم صغر مساحة الجزيرة فإن الولايات المتحدة رصدت لها الملايين لتطوير موانئها البحرية والجوية لتسمح باستخدام قاذفات القنابل والبوارج والغواصات النووية، وإنشاء المستودعات البترولية الضخمة التى تتسع فى المتوسط لاستيعاب ٨٠ ألف برميل . وقد وصف أحد القادة العسكريين الأمريكيين دييجو جارسيا بأنها عين البنتاجون فى المحيط الهندى.

وتعود الخطط العسكرية الغربية لتلك الجزيرة إلى عام ١٩٦٥ عندما اقتطعت الحكومة البريطانية مجموعة جزر شاجو ـ ومن بينها دييجو جارسيا ـ من موريشيوس مقابل ثلاثة ملايين جنية إسترلينى. وفى العام التالى ١٩٦٦ أجَّرت بريطانيا الجزيرة إلى الولايات المتحدة لمدة ٥٠ عاما، وأثار تخلى بريطانيا عن دييجو جارسيا جدلا سياسيا عنيفا داخل موريشيوس، واضطر رئيس وزرائها للاعتراف بأن التخلى عن تلك الجزيرة لبريطانيا كان مقابل وعد بالاستقلال (حصلت موريشيوس على استقلالها عام ١٩٦٨) وأنحى باللائمة على الخلافات التى حدثت داخل البلاد بشأن الاستقلال، وأكد أنها لو لم تحدث ما كان لبريطانيا أن تسيطر على دييجو جارسيا. وعلى الفور قامت الولايات المتحدة بنقل سكان الجزيرة إلى موريشيوس.

وقد أعلنت الولايات المتحدة عزمها على زيادة دعم وجودها العسكرى فى دييجو جارسيا وذلك عشية التدخل العسكرى الروسى لأفغانستان، وعلى إثر ذلك قرر البنتاجون أن تكون دييجو جارسيا أكبر قاعدة عسكرية أمريكية.

ثانيا: دفن النفايات

الصومال، أو المأساة الإنسانية الأكثر خطورة وأشد قوة، أرض البخور والعطور كما كان يطلق عليها فيما مضى، واليوم هى أرض الهلاك والموت بعد أن تكاتفت كل القوى ضده، الأطماع الدولية بتقسيمه وتفتيته، والطبيعة بتصحرها وجفافها، وأهله بالحروب والاقتتال، ويضاف إلى مصائبه هذه كارثة جديدة، كارثة من شأنها أن تقضى على ما تبقى منه إذا قرر له البقاء، وهى دفن النفايات النووية والسامة فى أراضيه وعلى سواحله.

وموضوع دفن النفايات دائما ما يحاط بسرية ويتم دون أن يكشف، ويصور على أنها مواد تستخدم فى صناعة النحاس والألومنيوم والحديد، حتى خبراء البيئة يتحدثون عن أخطارها دون أن يتعرضوا لأماكن دفنها، ولا تثار إلا إذا وقع حادث يكشف عنها مثلما كان الأمر عندما ثار موضوع القرصنة واحتجاز ناقلة البترول السعودية. فقد كشف الصيادون الصوماليون أنهم شاهدوا حاويتين كبيرتين تحملان نفايات تطفو فوق الأمواج وتقترب من السواحل بالقرب من مدينتى إثمى وبوساسو التى تبعد ١١٠٠ كم شمال العاصمة مقديشيو، وقال رئيس منظمة حقوق الإنسان فى مقديشيو إنه من المحتمل أن تكون تلك الحاويات تحمل مواد نووية أو نفايات سامة خطيرة الأمر الذى قد يسبب كارثة صحية على الصيادين وأكلة الأسماك. وإنه بسبب عدم وجود حكومة مركزية وخفر سواحل أصبحت الصومال مكانا للتخلص من النفايات. وإن الصيادين يشاهدون سفنا أجنبية تصطاد بطرق غير قانونية فى المياه الإقليمية فى الصومال وتتخلص أيضا من النفايات السامة، إنه لا توجد هيئة صحية أو مختبرات فى الصومال حتى تتحقق من مدى خطورة تلك الحاويات، وإن الصيادين يحاولون فقط تجنبها.

ويتهم القراصنة ـ الذين ينشطون على ساحل الصومال، ويدَّعون أنهم يحرسون السواحل ـ الشركات الأوروبية الكبرى بأنها تدفن النفايات السامة على شاطئ الصومال، وهم يطالبون بالفدية مدعين أن هذا المال يأخذونه لتطهير الشاطئ من النفايات.

وقال متحدث باسم القراصنة (جانوما على جاما ـ من بونت لاند) إن الفدية المطلوبة هى لمعالجة النفايات السامة التى يلقى بها دائما على شواطئ بلادنا من نحو عشرين سنة، وإن الخط الساحلى الصومالى قد دمر، ونحن نعتقد أن هذه الأموال تعتبر لا شىء إذا قورنت بالدمار الذى حدث ونشاهده فى بحارنا.

وذكر أحمد ولد عبد الله سفير الأمم المتحدة فى الصومال إن الشركات الأوروبية والآسيوية تلقى بالنفايات السامة التى تشمل النفايات النووية على شواطئ الصومال، وإن الشركات الخاصة والأفراد هم المسئولون، ولم يسم الشركات المتورطة فى هذه الأعمال، ولكنه رد السبب إلى الحرب الأهلية التى استمرت فى الصومال ١٩ سنة، وأن الشركات تدفع لوزراء حكومة الصومال الانتقالية من أجل دفن النفايات، وأنه لا توجد سيطرة حكومية. وقال إن هناك اعتبارات أخلاقية يجب مراعاتها لدى الحكومات؛ لأن الشركات تتفاوض مع الحكومة على العقود، والحكومة موزعة بين عدد من القبائل، وتساءل: كيف يمكن أن يتم تفاوض لهذه الصفقات فى بلد فى حالة حرب وفى حكومة تتصارع من أجل البقاء؟

ودفن النفايات فى الصومال ليس بجديد، فغداة الإطاحة بالحكومة المركزية عام ١٩٩١ استغلت شركات إيطالية سوء الأوضاع والفوضى السائدة فى البلاد ودفنت نفايات نووية وصناعية فيه. وإن وزير الصحة الصومالى حينذاك (نور علمى عثمان) وقع ـ بدون أى إحساس بالمسئولية ـ عقدا فى ديسمبر ١٩٩٤ مع شركة بارتنز السويسرية لدفن آلاف الأطنان من النفايات فى العاصمة مقديشيو، ويسرى العقد لمدة عشرين سنة تنتهى فى عام ٢٠١١ . وقد أكد المسئولون عن برنامج البيئة فى الأمم المتحدة صحة هذا العقد، لكنهم قالوا إنه ليس

بإمكانهم منع الشركات الأوروبية من إلقاء النفايات فى الصومال، كما رفض (الدكتور مصطفى طلبة) المدير التنفيذى لبرنامج البيئة فى ذلك الحين الإعلان عن أسماء مساعديه الذين كشفوا هذه الجريمة حماية لهم حتى لا يتعرضوا لعصابات مافيا النفايات.

والمؤلم أن دفن النفايات وتلويث البيئة الأفريقية ليس جديداً على القارة، والصومال ليس البلد الأفريقى الوحيد الذى يتعرض لدفن النفايات السامة، ولا الشركات الإيطالية أو السويسرية أو الأمريكية هى التى تفعل ذلك وحدها تحت شعار أنها مواد للتنظيف الجاف، فالبنك الدولى شخصيا هو من يقوم بذلك. ففى فبراير عام ١٩٩٢ اقترح البنك أن يتولى تصدير نفايات الدول الصناعية الكبرى إلى بلدان أفريقية والعالم الثالث مع ربط قروضه بتصدير النفايات لتلك الدول، وقد أحدث هذا التقرير وقته دويا كبيرا.

وذكر (تك توتال) المتحدث باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه فى الخمسة عشر عاما الماضية استخدمت الشركات الأوروبية الصومال وغيرها فى دفن كميات من النفايات الذرية والعشوائية منها نفايات لإشعاعات اليورانيوم والرصاص ومعادن ثقيلة مثل الزئبق وغيرها ونفايات صناعية ونفايات تتعلق بالمستشفيات ونفايات كيماوية، ولا يحتاج لذكاء لمعرفة لماذا يفعلون ذلك، إنهم يفعلون ذلك بسبب عدم الاستقرار هناك، وإن الشركات الأوروبية تتكلف ٢,٥ دولار فقط لدفن كل طن من النفايات فى سواحل الصومال، ولو أنها دفنت في أوروبا لتكلفت ٢٥٠ دولاراً عن كل طن. وإن أعاصير تسونامى عام ٢٠٠٤ نقلت وحطمت البراميل والحاويات المختلفة التى تحتوى على النفايات، ونشرت محتوياتها على نحو عشرة كيلومترات داخل اليابسة. (وهذا يشير بعلامات استفهام حول تسونامى، ويثير الظن بأنها ربما تكون بفعل فاعل). كما ذكر أنه من المستحيل معرفة عدد الأطنان لمحتويات هذه النفايات التى ألقيت على شواطئ الصومال. ولكنه وصفها بأنها خطيرة جدا، وأن نتائج التلوث على سكان السواحل هو كارثة، وهذه المشاكل تتراوح ما بين الأمراض المعدية التى تتصل

بالرئة والدم والجلد وغير ذلك من الأمراض المزمنة، وقال إننا نحتاج إلى وقت لكى نتوغل أكثر فأكثر فى هذه المناطق لمعرفة ما يحدث.

وفى تقرير للأمم المتحدة أفرج عنه عام ٢٠٠٥ جاء فيه أن نفايات نووية وعشوائية دفنت فى سواحل الصومال قد انتشرت مع الأعاصير الآسيوية الأخيرة (تسونامى)[١] تؤثر على الصوماليين القاطنين فى المناطق الساحلية.

إن آثار هذه الأعاصير على الصومال كشف عنها التقرير فى اجتماعات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى انعقد فى نيروبى عاصمة كينيا عام ٢٠٠٥، وقد وصف التقرير آثار الأعاصير التى جرت فى ديسمبر ٢٠٠٤ أنها قتلت ٣٠٠ ألف شخص فى أحد عشر بلداً فى العالم، وأن الموجات العاتية نقلت الكثير من المواد الفاسدة إلى هذه البلاد، ومنها الصومال.

إن دفن النفايات النووية والعشوائية فى الخط الساحلى فى الصومال يجرى من مدة، وصائدو الأسماك الصومالية يرون براميل وحاويات يقذف بها عند شواطئهم، والموظفون الصوماليون يقولون إن عمليات الدفن غير الشرعية تحدث على طول السواحل الأفريقية الطويلة حيث لا يوجد حرس حدود ولا حراس سواحل ولا موظفون متخصصون فى الصحة ولا تسهيلات لاكتشاف ما الذى يقذف به.

ثالثا: اليورانيوم

الصومال بلد غنى باليورانيوم، وأعمال التنقيب الأولى عن حقوله واستثماره أجريت بمشاركه الاتحاد السوفيتى السابق فى سبعينيات القرن العشرين. وكان هذا من أهم أسباب التهاب الوضع فى الصومال، وهو محاولة احتلال مكامن اليورانيوم الطبيعية الواقعة بالقرب من مدينة (دوسامارب) والمطار.

---

(١) تسونامى هى موجات عاتية ضربت شواطئ شرق آسيا وجزر المالديف بالمحيط الهندى.

وقصة اليورانيوم كواحدة من أهم عوامل الجذب إلى الصومال بدأت عندما وقعت حكومة سياد برى فى عام ١٩٧٦ اتفاقا مع الاتحاد السوفييتى يمنحه حقوقا حصرية فى اليورانيوم الصومالى، وهذا ما دعا الولايات المتحدة أن تعمل بشتى الوسائل على خروج الصومال من دائرة التحالف مع الكتلة الشرقية.

وعقب الإطاحة بسياد برى عام ١٩٩١ تأهبت الولايات المتحدة لتحل محل النفوذ السوفييتى السابق، ولكنها اضطرت إلى الانسحاب من الصومال بشكل مهين بعد سحل الجنود الأمريكيين والتمثيل بجثثهم.

وقد أكد السفير الصومالى فى موسكو (محمد حندولى) فى يونيو ٢٠٠٨ أن بلاده تدعو الشركات الروسية لاستثمار حقول اليورانيوم والغاز، وأنه أجرى لذلك مباحثات مع شركة ذاروبيج جيولوجيا، ويأمل فى التباحث مع شركة غاز بروم وهى من كبريات الشركات الروسية. ولا شك أن هذه الخطوة ستشعل قلق الولايات المتحدة.

إن الصراع العالمى حول اليورانيوم سيحتدم فى الفترة القادمة، وبالتالى الصراع على الصومال سيتزايد للوصول إلى مكامن خامات الصومال.



أمن مصر والقرن الأفريقى

القرن الأفريقى من ناحية الأمن يعتبر عمقا لمصر والسودان، ومنفذًا للملاحة فى البحر الأحمر، وبالتالى قناة السويس. فأمنه يعتبر أمنا لنا، واستقراره وحيدته يعدان استقرارًا لمنطقتنا، باختصار يمكن القول إن منطقة القرن الأفريقى هى مصدر الأمن والخطر معا.

ولم تكن مصر يوما بمعزل عن شعوب القرن الأفريقى، فالعلاقات بيننا موغلة فى القدم منذ عصر الفراعنة، حيث امتدت تجارتهم وبعثاتهم إلى بلاد بونت (الصومال)، وظل الترابط بين مصر وساحل القرن الأفريقى حيا وقويا، وكم من مرة دافعت مصر عن الساحل وشعوبه حتى سقط فريسة للاستعمار.

لم يشهد التاريخ الحديث منطقة عبث بها الاستعمار ومزقها مثلما فعل فى القرن الأفريقى، قطع الأوصال والأرحام، ووضع حدودا سياسية جائرة كانت النصال التى بترت وحدته ومزقت شعوبه وفصلت ماضيه عن حاضره غير عابئة بوحدة شعوبه ولا بالأوضاع الإثنية والقبلية فى المنطقة.

فى أواخر القرن ١٤ غدا البحر الأحمر الطريق الرئيس للتجارة الدولية، حيث تفرغ السفن القادمة من الشرق حمولتها على الشواطئ المصرية على البحر الأحمر ثم تنقل إلى ميناءى الإسكندرية ودمياط، ثم إلى أوروبا.

وفى القرن ١٦ وصلت طلائع الغزو الأوروبى للمنطقة بوصول الأساطيل البرتغالية والإسبانية إلى الشواطئ العربية فى منطقة القرن الأفريقى. وأصبح هدف البرتغاليين المسيطرين فى المحيط الهندى احتكار التجارة الشرقية وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وكان عليها من أجل تنفيذ هذا الهدف إغلاق الطريقين المنافسين وهما: طريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربى.

أدرك السلطان قنصوة الغورى أحد حكام المماليك فى مصر خطر ذلك، وقرر استخدام القوة، وأعد حملة بحرية كبيرة أرسلها إلى المحيط الهندى للقضاء على وجود القواعد البرتغالية هناك، ولكن انتهت حملته بالفشل.

وعلى الجانب الآخر كانت السيادة العثمانية قد نجحت فى إحكام السيطرة على البحر الأحمر، وفرضوا سيطرتهم على سواحل السودان وأريتريا والصومال، وأدركوا أن سلامة هذه المنطقة فى استئصال الخطر البرتغالى فى ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى، وهم وإن كانوا لم يستطيعوا القضاء على الغزو البرتغالى فإنهم استطاعوا أن يوقفوا نفوذه فى هذه المنطقة.

هذه الأهمية والإحساس بالخطر الذى كان يستشعره المصريون فى السابق من تهديد أمن منطقة القرن الأفريقى لم ينعكس صداه وأمن المنطقة مهدد الآن، وكان أول رد مصرى على تهديد القراصنة الصوماليين هذا العام متحفظا، مع العلم أن مصر ستكون أكثر الدول تضررا إذا تجنبت شركات النقل البحرى قناة السويس وحولت مسارات أساطيله إلى رأس الرجاء الصالح، أو إذا تدخلت الدول الكبرى لتدويل المنطقة؛ لأن أعمال القرصنة فى مياه خليج عدن تقدم الذرائع للتدخل فى شئونها.

وكل ما فعلته مصر أن أعلنت عدم قبولها انفراد دولة بتأمين خليج عدن، وعن استعدادها للمشاركة فى قوة دولية لتأمين الملاحة فى تلك المنطقة، ودعت إلى عقد مؤتمر حضرته الدول العربية المطلة على البحر الأحمر للاتفاق على الإجراءات التى تواجه هذا الخطر. إلا أنه لم تتخذ أى خطوات عملية، فلم يعلن

عن قوات خصصت لمواجهة هذا الخطر، بالرغم من الإعلان عن استعدادنا للمشاركة فى أى قوة دولية لتأمين الملاحة. إن تشكيل قوة مصرية ووجودها فى منطقة الخطر لمواجهة التهديد أمر واجب التنفيذ كخطوة أولى للمشاركة فى أعمال قوات دولية لتأمين الملاحة. وإذا كانت القرصنة تمثل أزمة عالمية تهدد التجارة العالمية؛ فهى أزمة مصرية تهدد أمننا الخلفى فى خليج عدن، وتؤثر بالقطع على الملاحة فى البحر الأحمر وقناة السويس.

إن الخطر زاحف على الصومال لا محالة، فهناك اتفاقية وقعتها الحكومة الصومالية فى نوفمبر ٢٠٠٥ مع شركة (توب كات مارين سيكيوريتى) للأمن البحرى الأمريكى ومقرها نيويورك لحماية السواحل الصومالية، جاء فى الاتفاقية أن هذه الشركة تقوم بإنشاء خمس قواعد للأمن البحرى لحماية ومراقبة السواحل الصومالية، وتزود هذه المحطات بمعدات اتصالات حديثة وقوارب سريعة وعدد من المروحيات للقيام بطلعات استكشافية مستمرة فوق مياه الصومال، تصل تكلفة هذا الاتفاق إلى ٥٠ مليون دولار تدفعها الحكومة الصومالية مقابل حماية سواحلها لمدة عامين قابلة للتجديد.

ويذكر أن هذا الاتفاق تم عقب صدور تحذيرات متكررة من هيئة الملاحة الدولية (ومقرها لندن) التى اعتبرت السواحل الصومالية الأخطر فى العالم، ودعت الولايات المتحدة وحلف الأطلسى (الناتو) إلى إرسال سفن حربية إلى المياه الصومالية للبقاء بصفة دائمة فى إطار التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب.

وتكشف هذه الاتفاقية عن وجود أمريكى عبر شركات أمنه، وهذه الشركات لم تقم بما اتفق عليه وقامت بعكسه كما أثبتت الأحداث، بينما تتعالى الأصوات والدعوات إلى جعل المنطقة بديلا لشركات الأمن الخاصة التى بات العراق مكانا غير آمن لها حاليا لتتحول إلى الصومال تحت مظلة تأمين مزعومة إلى حقيقة واقعة وهى تهديد الأمن القومى لدول المنطقة وفى مقدمتها مصر.

ولا ننسى أن إسرائيل تعد طرفًا رئيسًا متربصًا بما يجرى، فقد تحولت منذ حرب مصر فى ١٩٧٣ وبعد إغلاق مصر باب المندب أثناء الحرب إلى الاهتمام

بأمن البحر الأحمر، فأصبح أمن البحر الأحمر يرتبط ارتباطًا عضويًا بأمن إسرائيل. وإستراتيجية إسرائيل تعمل على تحقيق موطئ قدم عند مدخل البحر الأحمر ليكون منفذًا رئيسًا لصادراتها المتجهه إلى أفريقيا واليابان وجنوب شرق آسيا وإيلات، وتموين إسرائيل بالبترول دون اللجوء إلى المرور عبر قناة السويس. فالإستراتيجية الإسرائيلية تقوم على منع العرب من السيطرة على البحر الأحمر، أى إخضاع البحر الأحمر للهيمنة الإسرائيلية ونزع صفته العربية، وهذا ما أكدته دراسة أعدها بنحاس منير الباحث فى جامعة تل أبيب، حيث ذكر أن إسرائيل لا يمكنها تحت أى ظرف من الظروف السماح بأن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وعليها أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بمواجهة أى تدخل يعيق الملاحة الإسرائيلية فى هذا البحر، فإسرائيل تعتبر البحر الأحمر أحد أهم الممرات البحرية التى توصلها بالعالم[1].

إن تواجد القوات الأمريكية غير المعلن فى ميناء سفاجا والغردقة المطلين على البحر الأحمر، إضافة إلى تواجد القوات الأمريكية المعلن فى جيبوتى المطلة على باب المندب ستسعى الولايات المتحدة بمساعدة مصر وإسرائيل إلى استغلاله لنقل ملف البحر الأحمر من حالة الإقليمية إلى حالة التدويل، وذلك لوجود تحالف دولى يتيح للولايات المتحدة وبقية حلفائها السيطرة على كامل البحر الأحمر، وهذا سيتيح لإسرائيل الانخراط فى الترتيبات الأمنية للبحر الأحمر جنبًا إلى جنب مع السعودية ومصر واليمن والسودان وجيبوتى على أساس أن إسرائيل مطلة على البحر الأحمر عن طريق ميناء إيلات (أم الرشراش المصرية).

إننا مقبلون على حرب فى مياه البحر الأحمر، حرب دولية برعاية الأمم المتحدة، ونحن لا ندرى إن كان القراصنة قراصنة حقًا أم هم جزء من معارك القرن الأفريقى تختبئ الدول فيه خلف واجهات متمردة أو قرصنة. وحرب

---

(١) فى دراسة للمنتدى الدولى الأول لقناة السويس قال الدكتور عبد التواب حجاج المستشار الاقتصادى لهيئة قناة السويس إن مقارنة تكاليف عبور قناة السويس مع التكاليف المتوقعة للخط الإسرائيلى إشيكون- إيلات الذى توقف عام ١٩٧٣ نتيجة الحرب مع مصر توضح أن قناة السويس يمكن أن تلقى منافسة جدية من هذا الخط، وإن إسرائيل تفكر فى إعادته إلى العمل.

البحر الأحمر ضد القراصنة قد تطول وتصبح أكثر تعقيداً مما يتطلب أن يكون لدول الساحل حضور فيما سيحدث بالقرب من أراضيها لو اتفقت القوى الكبرى على أن حرية الملاحة تستحق القتال الدولى .

إن تدويل أمن جنوب البحر الأحمر يحمل فى طياته تداعيات كارثية على الأمن القومى العربى أقلها حرمان الدول العربية من السيطرة على حركة الملاحة فى الممر الذى تعد غالبية الدول المطلة عليه دولا عربية . بل قد تكتسب أطراف دولية حقوقا فى المنطقة استناداً لقرارات مجلس الأمن التى خولتها استخدام القوة لمواجهة القرصنة ، والتى قد تستخدم للضغط على الدول العربية فى حالة تضارب المصالح مع تلك الأطراف الدولية .

